



التقرير السنوي

لكلية القانون

للعام الجامعي 2022 – 2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ اعْلَمُوا

فَإِنَّ بَيْنَ اللَّهِ وَالْكَافِرِينَ بَيْنَ سُلُوفٍ وَمُؤْمِنُونَ

إشراف ومتابعة:

د. محمد حسن عبيد.

إعداد:

أ. أسماء أحمد ملوود.

د. ميسون فتحي أبوغرسة.

م. فاطمة الزهراء عبدالوهاب كريم.

مراجعة لغوية:

أ. أحمد محمد المجري.

المحتويات

5	مقدمة.....
6	نبذة مختصرة عن الكلية.....
19	اجتماعات.....
19	مجلس الكلية.....
21	ضمان الجودة والاعتماد.....
32	الملتقى التعريفي للطلبة الجدد.....
37	المؤتمرات العلمية.....
60	أنشطة وورش عمل ومحافل الكلية.....
73	أنشطة وورش عمل ومحافل اتحاد الطلبة بالكلية.....
84	برامج تدريبية.....
93	مجلة البحوث القانونية.....
96	صور متفرقة لمرافق الكلية.....
99	التوصيات.....

مقدمة

إن حرص الدول على تعليم مواطنيها وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة يعد أهم استثماراتها في أثمن ثرواتها، ألا وهي عقول أبنائها؛ لذا يعد التعليم العالي بكل مراحله وبجميع تخصصاته مطلبًا مهمًا، وضرورة ملحة في مجال الاستثمار المعرفي، وبناء الكوادر المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، وشتى أنواع العلوم التي تعد الأساس في البناء والتطوير على مر العصور.

من هذا المنطلق تأسست كلية القانون بمصراتة؛ لتكون إحدى أهم المنارات العلمية المتخصصة في مجال العلوم القانونية والشرعية، التي تعد الركيزة الأساسية لبناء مجتمع يقوم على أسس: النظام، والعدل، والقانون، وقد حملت على عاتقها رسالة سامية، وهي تدريس علم القانون، وما يرتبط به من العلوم الشرعية والاجتماعية، وغيرها، لتصل إلى مبتغاها في تطوير وتأصيل الفكر القانوني، ونشر الثقافة القانونية، ولتكون مركزًا استشاريًا في العلوم القانونية، والمضي قدمًا لنشر رسالتها، وتحقيق أهدافها على الوجه الأكمل.

ومن باب التعريف بالكلية، وبرامجها، ونشاطاتها، وكل ما من شأنه إعطاء فكرة حول هذا الصرح العلمي؛ نقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي للكلية، على أمل أن يجد فيه كل ما يفيد حول هذا الصرح العلمي، وإن كنا لا ندعي الكمال فيما نقدمه في هذا الدليل؛ إلا أننا نؤكد حرصنا على السعي نحو تحقيق الأمثل والأفضل للنهوض بالكلية، وتطويرها، وتحقيق رسالتها وأهدافها على الوجه الأمثل.

نبذة مختصرة عن الكلية

نبذة عن الكلية:

تأسست الكلية في بداية العام الجامعي 1994-1995م، حيث كانت بدايتها قسمًا من أقسام كلية الآداب التابعة لجامعة سرت، ومرت هذه الكلية بعدة مراحل، حتى استقر الوضع على تسميتها وتبعيتها الحالية: (كلية القانون /جامعة مصراتة)؛ ويأتي هذا الاستقرار بعد صدور القرار رقم (118) لسنة 2004م، بشأن إعادة تنظيم الجامعات في ليبيا، وقد كان النظام الدراسي المعتمد بالكلية منذ نشأتها وحتى عام 2007 - 2008م هو نظام السنة الدراسية، ثم تغير ابتداءً من العام الجامعي 2009م إلى نظام الفصل الدراسي.



**كَلِيَّةُ الْقَانُونِ
جَامِعَةُ مِصْرَاتَةِ**

لمحة -

نشأتها وتأسيسها:

تأسست الكلية في بداية العام الجامعي 1994 - 1995م. وقد كان النظام الدراسي المعتمد بالكلية منذ نشأتها وحتى العام الجامعي 2007 - 2008م هو نظام السنة الدراسية، ثم تغير ابتداءً من العام الجامعي 2008 - 2009م إلى نظام الفصل الدراسي.

نظام الدراسة بالكلية:

نظام الفصل الدراسي المفتوح، بحيث تكون الدراسة بواقع فصلين دراسيين في العام الجامعي الواحد (فصل الخريف، فصل الربيع)، ولا تزيد عن (16) أسبوعًا للفصل الواحد، على ألا يقل عدد الفصول التي يدرسها الطالب عن (7) فصول دراسية. ويجب على الطالب لكي يتخرج أن يجتاز المقررات الدراسية المحددة باللائحة الداخلية للكلية، وهذه المقررات موزعة بين مقررات إلزامية واختيارية.

أقسام الكلية والدرجات العلمية التي تمنحها:

يوجد بالكلية أربعة أقسام علمية (تنظيمية وليست مانحة) وهذه الأقسام هي:

1. قسم القانون الخاص.
2. قسم الشريعة الإسلامية.
3. قسم القانون العام.
4. قسم القانون الجنائي.

حيث تمنح كلية القانون لخريجها درجة الإجازة المتخصصة (الليسانس) في القانون، بعد اجتيازهم بنجاح جميع المقررات الدراسية في كل الأقسام.

**الدراسة بالكلية مجانية للطلاب الليبيين،
أما غير الليبيين، فتطبق بخصوصهم اللوائح والقوانين ذات العلاقة.**

*العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/lawofmisrata/posts/346485204415712>

الرؤية والرسالة والأهداف:

الرؤية:

أن تكون الكلية رائدة في مجال علم القانون: تعليمياً، وبحثاً، محلياً، ودولياً.

الرسالة:

تقديم المعرفة القانونية المعمقة والواسعة، بتخريج طلاب مؤهلين علمياً وعملياً، وصقل مهارات الكوادر المتخصصة لديها، من خلال الرفع من مستوى عطائها الأكاديمي تعليمياً وبحثاً، وصولاً إلى الريادة في المجال القانوني.

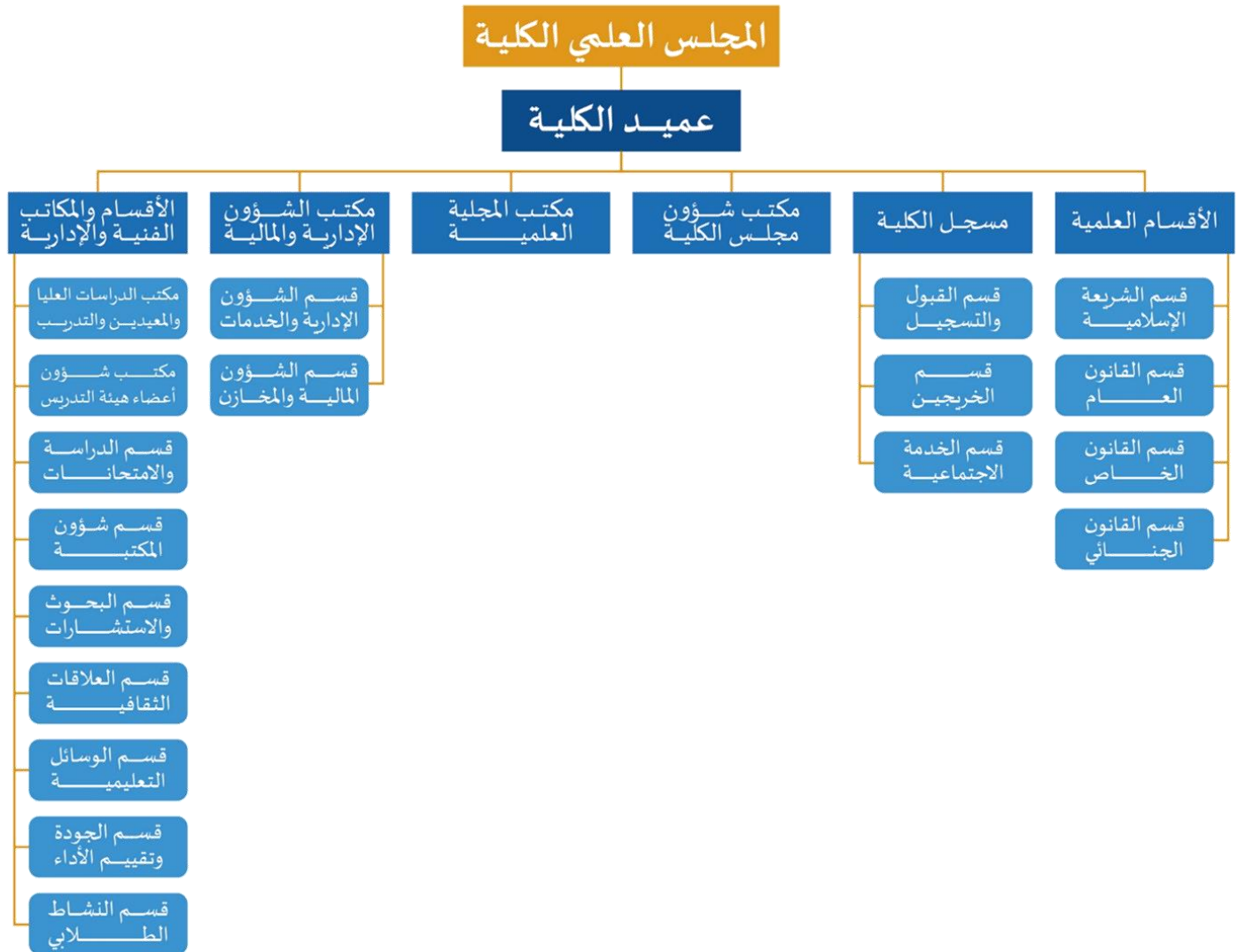
الأهداف:

تسعى الكلية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقديم برامج تعليمية متطورة، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والإداريين علمياً وعملياً.
2. تطوير التعليم الإلكتروني: لتلبية احتياجات الطلاب المعرفية، والرقى بمستوى العملية التعليمية عموماً.
3. توسيع وتشجيع العملية البحثية بالتركيز على المجالات ذات الاهتمام والأولوية.
4. خدمة المجتمع المحلي، مع مراعاة التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.
5. رفع مستوى الأداء بالكلية بما يتناسب مع معايير الجودة، ومتطلبات الاعتماد المؤسسي والبرامجي.

الهيكل التنظيمي للكلية المعتمد

لسنة 2020م:



بيانات عن شاغلي الوظائف القيادية والإدارية بالكلية:

الاسم	الصفة	
1. د. محمد حسن عبيد	عميد الكلية	
2. د. ميسون فتحي أبوغرسة	وكيل الكلية للشؤون العلمية	
3. د. ميسون فتحي أبوغرسة	رئيس قسم القانون الخاص	
4. د. عبد الحكيم امحمد ارويحة	رئيس قسم القانون العام	
5. أ. حاتم محمد رحيل	رئيس قسم القانون الجنائي	
6. أ. عبد السلام أبوشحمة انديشة	رئيس قسم الشريعة الإسلامية	
7. د. عبد الله حسين حديد	مدير مكتب الدراسات العليا	
8. أ. أحمد محمد المجري	رئيس قسم الدراسة والامتحانات	
9. أ. إبراهيم عبد الله ارحومة	مدير مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس	
10. أ. أسماء أحمد ملوده	رئيس قسم الجودة وتقييم الأداء	
11. د. فاطمة سالم شعيب	مدير مكتب خدمة المجتمع والتعليم المستمر	
12. أ. مصطفى محمد حمودة	مدير الشؤون الإدارية والمالية	
13. أ. عبد الله محمود الجعيدي	مسجل الكلية	
14. أ. خديجة الهادي قدح	مدير مكتب شؤون مجلس الكلية	

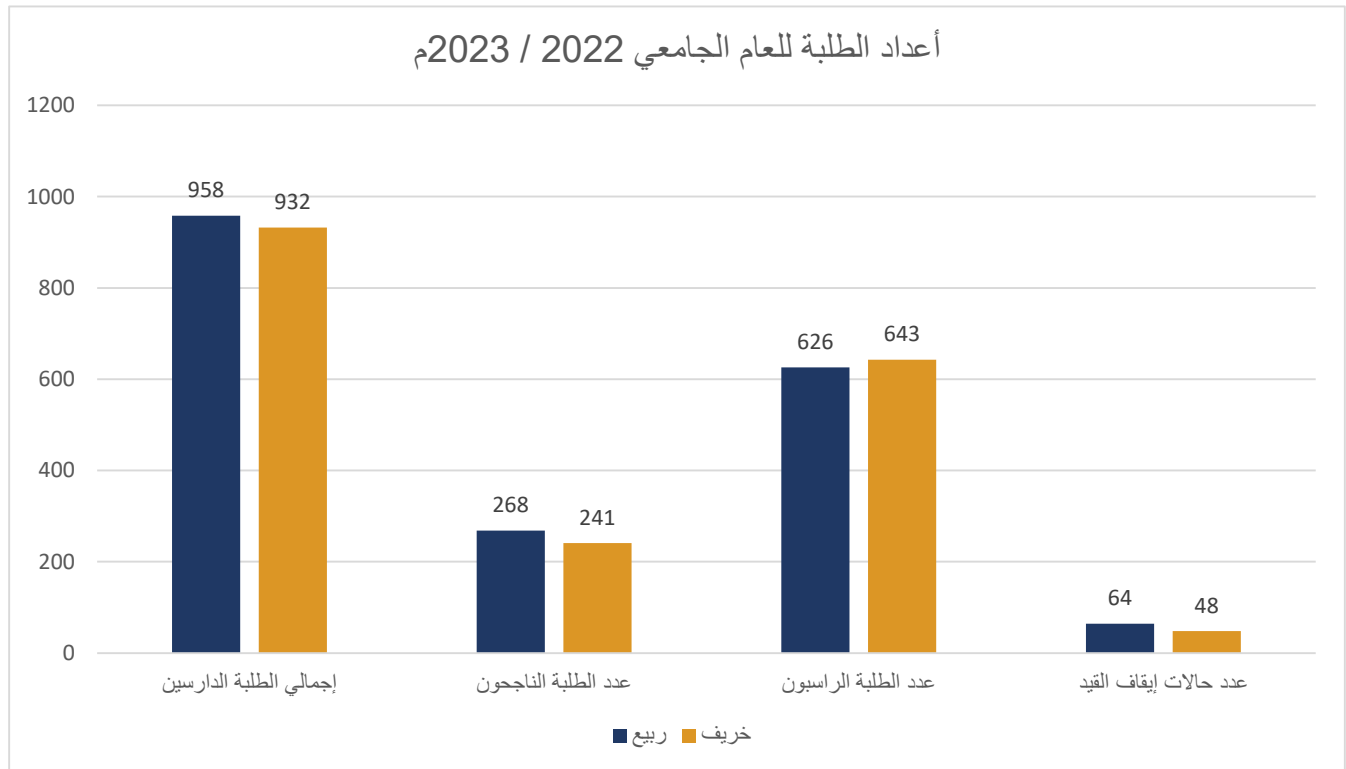
البرامج التعليمية بمرحلتي الدراسات الجامعية والعليا:

- ليسانس قانون.
- ماجستير قانون خاص.

أولاً: المرحلة الجامعية الأولى (ليسانس قانون):

- تعتمد الكلية نظام الفصل الدراسي المفتوح بداية من العام الجامعي 2008/2009م، بواقع فصلين دراسيين للعام الجامعي الواحد، يعرف أولهما: (بفصل الخريف)، ويعرف الثاني: (بفصل الربيع). ويجوز تنظيم فصل دراسي صيفي كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بعد موافقة المجلس العلمي للكلية.
- تكون مدة الفصل الواحد بما لا يقل عن (16) ستة عشر أسبوعاً مشتملة مدة الدراسة الفعلية، دون الامتحانات النهائية، وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل مدة الدراسة الفعلية في الفصل الواحد عن (12) أسبوعاً، ولا تزيد على (16) أسبوعاً.
- لا تقل المدة اللازمة للتخرج عن (07) سبعة فصول دراسية، ولا تزيد على (10) عشر فصول.

إحصائية بأعداد الطلبة للعام الجامعي 2022 – 2023م



ثانياً: مرحلة الدراسات العليا بالكلية (ماجستير قانون خاص):

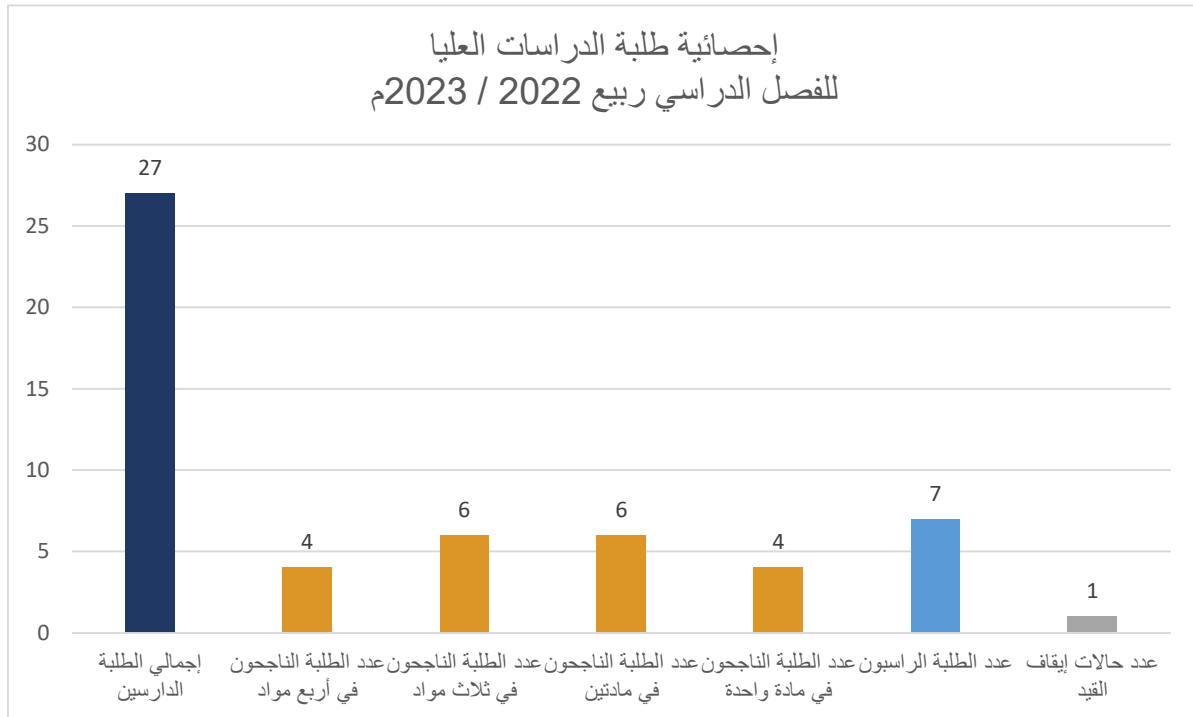
- تكون الدراسة في المرحلة التمهيدية للدراسات العليا وفقاً لنظام الفصل الدراسي، تبدأ وتنتهي وفق الخطة الدراسية العامة التي تحددها إدارة الدراسات العليا بالجامعة، والتي يعلنها مكتب الدراسات العليا والتدريب بالكلية للطلاب، بعد تحديدها بالتنسيق مع لجنة الدراسات العليا.
- الحد الأدنى للمدة التي يقضيها طالب الدراسات العليا بالكلية منذ التحاقه وتسجيله بها والتخرج منها هو (18) شهراً للإجازة العالية (الماجستير)، ولا تزيد المدة عن (36) شهراً، ويجوز لرئيس الجامعة تمديد المدة ستة أشهر أخرى، ولمرة واحدة فقط.
- يكون التسجيل وتجديد القيد وفقاً للنماذج المعتمدة في المواعيد المحددة، ولا يسمح للطالب الذي لا يتقيد بهذه المواعيد بالتسجيل إلا في الحالات الطارئة التي تعتمد عليها لجنة الدراسات العليا، وبما لا يتجاوز بأي حال من الأحوال أسبوعين من تاريخ نهاية مواعيد التسجيل بالكلية، ويُعد الطالب منقطعاً عن الدراسة في ذلك الفصل، ويحسب انقطاعه من ضمن المدة المسموح بها للدراسة.

عدد الرسائل العلمية التي تمت مناقشتها بقسم القانون الخاص 26 رسالة من تاريخ انطلاق البرنامج عام 2007م.

عدد الدفعات بقسم القانون الخاص 06 دفعات.

إحصائية طلبة الدراسات العليا

للفصل الدراسي ربيع 2022 / 2023م



الرسائل التي تمت مناقشتها في الفصل الدراسي ربيع 2022 – 2023م

1. مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة عن إفلاسها

تم يوم 02 أغسطس 2023م مناقشة الإجازة العالية (الماجستير) المقدمة من الطالب الباحث: عماد الدين عمر العمامي، والموسومة بعنوان: (مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة عن إفلاسها)، وتتكون لجنة المناقشة من: د. فرج سليمان حمودة/ مشرفا ومقررا، د. محمد محمد سليمان/ ممتحنا داخليا، ود. عبدالمجيد العارف أحمد/ ممتحنا خارجيا.



2. الجوانب القانونية للمدفوعات في الحساب الجاري



إعلان

يعلن مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية القانون جامعة مصراتة عن موعد مناقشة رسالة الإجازة العالية "الماجستير" المقدمة من الطالب:

أيمن علي ختروش

بعنوان:

الجوانب القانونية للمدفوعات في الحساب الجاري

وتتكون اللجنة العلمية من:

الاسم	الجامعة	الدرجة العلمية	الصفة
1. أ.د. محمد محمد سليمان	جامعة مصراتة	أستاذ	رئيساً ومقرراً
2. د. سائلة فرج الحازوي	جامعة بنغازي	أستاذ مشارك	ممتحناً
3. أ.د. محمد الجبلاني البدوي الأزهرى	جامعة طرابلس	أستاذ	ممتحناً

وذلك بحسبة الله تعالى يوم الأربعاء، بتاريخ: 16 / 08 / 2023، عند الساعة: (10) العاشرة صباحاً وذلك بمدرج كلية القانون.

والدعوة عامة إلى جميع المهتمين بالبحث العلمي



3. دور القضاء في رد المحكم - دراسة في القانون الليبي مقارنة بالقانون

المصري والأردني



إعلان

يعلن مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية القانون جامعة مصراتة عن موعد مناقشة رسالة الإجازة العالية "الماجستير" المقدمة من الطالب:

ياسين أحمد علي الزائدي

بعنوان:

دور القضاء في رد المحكم

دراسة في القانون الليبي مقارنة بالقانون المصري والأردني

وتتكون اللجنة العلمية من:

الاسم	الجامعة	الدرجة العلمية	الصفة
1. د. فرج سليمان حمودة	جامعة طرابلس	أستاذ مشارك	رئيساً ومقرراً
2. أ.د. الكوني علي حمودة	جامعة طرابلس	أستاذ	ممتحناً
3. أ.د. علي أحمد شكورفو	جامعة مصراتة	أستاذ	ممتحناً

وذلك بحسبة الله تعالى يوم السبت، بتاريخ: 19 / 08 / 2023، عند الساعة: (10) العاشرة صباحاً وذلك بمدرج كلية القانون.

والدعوة عامة إلى جميع المهتمين بالبحث العلمي



4. الأسباب الجديدة أمام المحكمة العليا الليبية

تم يوم 11 سبتمبر 2023م مناقشة الإجازة العالية (الماجستير) المقدمة من الطالب الباحث: عائشة علي أحمد جبران، والموسومة بعنوان: (الأسباب الجديدة أمام المحكمة العليا الليبية)، وتتكون لجنة المناقشة من: أ.د. علي أحمد شكورفو/ رئيسا ومقررا، د. خلود علي العربي الساعدي/ ممتحنا، ود. أحمد رمضان قشوط/ ممتحنا.



5. أحكام عقد المغارسة في القانون المدني الليبي

تم يوم 05 أكتوبر 2023م مناقشة الإجازة العالية (الماجستير) المقدمة من الطالب الباحث: عبدالعزيز مفتاح الغافود، والموسومة بعنوان: (أحكام عقد المغارسة في القانون المدني الليبي)، وتتكون لجنة المناقشة من: د. رافع عبدالهادي الصغير الترجمان/ رئيسا ومقررا، د. جمعة محمود الزريقي/ ممتحنا، ود. عبدالله حسين حديد/ ممتحنا.



6. الحماية القانونية للمستهلك في القانون المدني الليبي

تم يوم 02 ديسمبر 2023م مناقشة الإجازة العالية (الماجستير) المقدمة من الطالب الباحث: مروة محمد علي عامر، والموسومة بعنوان: (الحماية القانونية للمستهلك في القانون المدني الليبي)، وتتكون لجنة المناقشة من: أ.د. علي أحمد شكورفو/ مشرفاً، أ.د. محمد محمد مصطفى سليمان/ عضواً، ود. مفتاح رمضان الرويحي/ عضواً.

إعلان

يعلن مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية القانون جامعة مصراتة عن موعد مناقشة رسالة الإجازة العالية "الماجستير" المقدمة من الطالبة

مروة محمد علي عامر

بعضون:

.....

الحماية القانونية للمستهلك في القانون المدني الليبي

وتتكون اللجنة العلمية من:

رقم	الاسم	مكان العمل	الدرجة العلمية	الصفة
1.	أ.د. علي أحمد شكورفو	جامعة مصراتة	أستاذ	مشرفاً
2.	أ.د. محمد محمد مصطفى سليمان	جامعة مصراتة	أستاذ	عضواً
3.	د. مفتاح رمضان الرويحي	جامعة طرابلس	أستاذ مشارك	عضواً

وذلك بمشيئة الله تعالى يوم السبت، بتاريخ 2023/12/02 عند الساعة: (10) العاشرة صباحاً بقاعة الدراسات العليا بالكلية

والدعوة عامة إلى جميع المهتمين بالبحث العلمي

د. عبد الله حسن حديد

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب

اجتماعات مجلس الكلية

اجتماعات مجلس الكلية العادية والاستثنائية للعام الجامعي 2022-2023م:

برئاسة السيد عميد الكلية، وبحضور السادة رؤساء الأقسام والمكاتب الإدارية بالكلية. تُعقد اجتماعات مجلس الكلية العادية شهرياً، كما يتم عقد اجتماعات استثنائية حسب الحاجة لذلك. ومن أهم الموضوعات التي يتم مناقشتها في تلك الاجتماعات ما يُعنى بالجانبين التعليمي والإداري بالكلية، ومنها على سبيل المثال:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق لكل اجتماع.
2. الإطلاع على المراسلات الواردة من الجامعة.
3. استعراض الخطة الدراسية لكل فصل دراسي، وتشكيل لجنة الامتحانات النهائية له.
4. آلية قبول الطلبة الجدد بالكلية.
5. ما يخص مكثي ضمان الجودة والدراسات العليا بالكلية.
6. ما يخص مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس.
7. ما يستجد من أعمال.



ضمان الجودة والاعتماد

مقدمة:

حرصت كلية القانون على تحقيق ضمان الجودة منذ التأسيس، وواكبت كل التطورات الحاصلة في مجال جودة التعليم الجامعي، واتخذت الإجراءات التنفيذية في كل ما يتعلق بالحفاظ على مستوى جودة العملية التعليمية، وتقديم مخرجات عالية الجودة، بالإضافة إلى إنتاج علمي يخدم المجتمع.

زيارة فريق التدقيق الداخلي بكلية القانون لكلية الدراسات الإسلامية:

تنفيذا لقرار رئيس الجامعة رقم (1236) لسنة 2022م، بشأن تشكيل فرق تدقيق بكليات الجامعة، انتقل يوم الأربعاء الموافق 2023-01-25م، فريق كلية القانون برئاسة "د. ميسون أبوغرسة" لكلية الدراسات الإسلامية؛ لغرض تقييم معايير الاعتماد المؤسسي بالكلية، وقد انتهى الفريق من أعماله حسب البرنامج المعد لذلك.



كما اتخذت الكلية خطوات عملية في الحصول على الاعتماد من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا، من خلال تقديم طلب الاعتماد المؤسسي، يوم الاثنين الموافق 2023/09/11م، بعد المرور بالمراحل الآتية:

الإعداد والتقديم للحصول على الاعتماد المؤسسي:

بدأ العمل فعلياً لتجهيز متطلبات الحصول على الاعتماد المؤسسي في يونيو 2022م، بعد التوقف عن العمل؛ لجائحة كورونا، وذلك من خلال تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والموظفين على كيفية إعداد تلك المتطلبات، في دورات تدريبية، وورش عمل متعلقة بمعايير الاعتماد المؤسسي، وإعداد الدراسة الذاتية للكلية في: "فبراير، ومارس" من سنة 2023م.



تشكيل فرق إدارة الدراسة الذاتية:

تمثلت الخطوة الأولى في دراسة التقييم الذاتي للكلية في تشكيل فريق لقيادة الدراسة، ومتابعة الأداء فيها على النحو التالي:

الاسم الثلاثي	الصفة	المهمة المكلف بها
د. محمد حسن عبيد	عميد الكلية	رئيس اللجنة
د. ميسون فتحي أبوغرسة	- وكيل الشؤون العلمية - رئيس قسم ضمان الجودة وتقييم الأداء	نائب رئيس اللجنة
أ. خديجة الهادي قدح	رئيس لجنة الاعتماد المؤسسي	عضواً
أ. د. علي أحمد شكورفو	رئيس قسم القانون الخاص	عضواً
د. عبد الحكيم امحمد ارويحة	رئيس قسم القانون العام	عضواً
أ. عبد السلام أبوشحمة انديشة	رئيس قسم الشريعة الإسلامية	عضواً
أ. حاتم محمد رحيل	رئيس قسم القانون الجنائي	عضواً

وحددت مهام الفريق في النقاط التالية:

- التخطيط للدراسة.
- تشكيل فرق العمل للقيام بالدراسة.
- الإشراف على تدريب فرق الدراسة، وبناء قدراتهم.
- الإشراف على تجهيز أدوات جمع البيانات.
- قيادة وتوجيه فرق دراسة التقييم الذاتي.
- إعداد التقرير النهائي.

إعداد خطة الدراسة الذاتية:

تم تصميم خطة إجرائية لتنفيذ مراحل الدراسة الذاتية للكليّة، بوضع جدول زمني للتنفيذ، واختيار المشاركين في تنفيذ الدراسة، ومسؤولية كل منهم، مع وضع آلية للمتابعة، وقد اعتمدت الدراسة الذاتية على استخدام منهجية تجمع بين الدراسة الكمية والنوعية، وإعداد الاستبانة اللازمة، بالإضافة إلى جلسات العصف الذهني، وتحليل الوثائق، وورش العمل، والتحليل البيئي الداخلي والخارجي، والزيارات الميدانية، كما تمت مراعاة مشاركة ممثلين عن الجهات المستفيدة من خدمات الكلية (طلاب – أولياء أمور – مجتمع محلي).

- عناصر الخطة.
- توزيع المهام والمتابعة.
- مناقشة الخطة وإقرارها.

التهيئة والإعلان عن الدراسة الذاتية

- تم إعداد خطة التوعية.
- تم استخدام آليات مناسبة في الإعلان والتهيئة على النحو الآتي:
 - ورشة عمل للتعريف بالدراسة الذاتية.
 - الإعلان عنها في موقع الكلية.
 - النشرات التعريفية.
 - الملصقات والمطويات.

تشكيل فرق العمل

تم تشكيل فرق العمل بحسب متطلبات معايير الاعتماد المؤسسي؛ حيث تم إشراك أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، وكذلك الإداريين، والطلاب، والمستفيدين من الخدمة.

الجدول الآتي يبين تفاصيل فرق العمل كل حسب معياره:

المعيار	رئيس الفريق	فريق العمل
1. التخطيط	أ.عبد السلام أبوشحمة انديشه	- سالم محمد الأمل - أ. أسماء أبوبكر عامر
2. القيادة والحوكمة	أ. محمد عبدالله عبد العالي	- آمال محمود غباق - أ. أمينة أبوبكر غليو
3. هيئة التدريس والكوادر المساندة	د.أمان أحمد المطردي	- إيناس محمد العبيدي - أ. حياء امحمد الهماي
4. البرامج التعليمية	د.عبدالله حسين حديد	- فاطمة أحمد بالخير - وعد الجلاب
5. الشؤون الطلابية	أ.موسى عبد الحفيظ القنيدي	- د. محمد محمد الغيراني - مهند إبراهيم أبوفناس
6. المرافق وخدمات الدعم التعليمية	أ.عبدالناصر إبراهيم فايد	- أ. خالد عبد الرحمن المهرک - على فؤاد الوش - عمر سعيد خويدم
7. البحث العلمي	د.فاطمة سالم شعيب	- أ. يوسف مختار المستيري - أ. حاتم محمد رحيل
8. خدمة المجتمع والبيئة	أ.أسماء أحمد ملوده	- عبدالله عبد السلام الصور - أ. عبدالله محمود الجعيدي
9. ضمان الجودة والتحسين المستمر	أ.إبراهيم عبدالله ارحومة	- أ. منصور عبدالله أبورويلة - محسن عيسى أبوعجالة
ميسر اللجنة	ليبيا سالم الشاوش	

تدريب فرق العمل

تم إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي مكثف لجميع المشاركين في كيفية تجميع الشواهد والأدلة لمعايير الاعتماد المؤسسي، وذلك باستهداف الجوانب الآتية:

- بناء قدرات الفريق.
- استخدام آليات متنوعة للتدريب على تجميع الشواهد والأدلة.
- ربط محتوى البرنامج التدريبي بمهام الفريق، وآلية بيان الشواهد الكمية والنوعية.
- التدريب على توضيح المؤشرات ذات الآلية المتتابعة، والأخرى الجامدة.
- التدريب على العمل الجماعي – الاستخدام الجيد لأدوات جمع البيانات وتحليلها – كتابة التقارير.

تحديد طبيعة المعلومات المستهدفة

1. المعلومات الكمية.
2. المعلومات النوعية.
3. مدى ارتباط هذه المعلومات بمعايير الاعتماد.
4. مدى تحقق هذا الارتباط واقعياً (حقائق).
5. وجهات نظر أصحاب العلاقة.

إعداد الأدوات المناسبة لجمع المعلومات

تم تحديد وإعداد الأدوات المناسبة لجمع المعلومات.

استخدام الأدوات وجمع المعلومات

تم استخدام أدوات وأساليب عديدة مثل:

1. الملاحظة.
2. الاستبيان.
3. المقابلات.
4. تحليل الوثائق.

تحليل المعلومات والتوصل إلى استنتاجات

تم تحليل المعلومات والتوصل إلى الاستنتاجات عن طريق التحليل الإحصائي من قبل فريق إدارة الدراسة الذاتية.

كتابة الدراسة الذاتية

تمت كتابة وثيقة الدراسة الذاتية وفقاً للمعايير الموضوعية من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية لسنة 2016م.

مراحل الاعتماد

الاعتماد المؤسسي



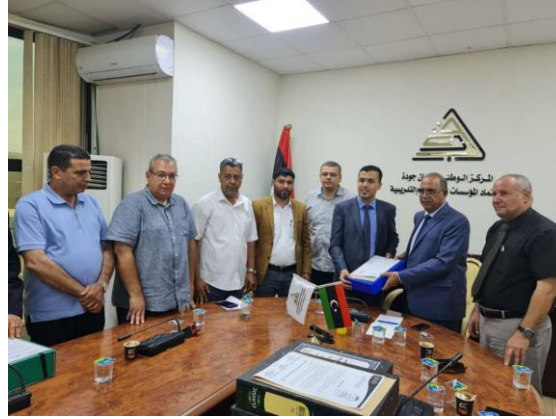
المرحلة الأولى: إعداد الوثائق والكتيبات التعريفية والأدلة والمطويات اللازمة للتقديم والحصول على الاعتماد المؤسسي.

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم طلب الاعتماد المؤسسي لرئيس جامعة مصراتة.



المرحلة الثالثة: مراحل إحالة المتطلبات والنواقص إلى المركز:

1. إحالة متطلبات التقديم إلى المركز الوطني لضمان الجودة للحصول على الاعتماد المؤسسي وذلك بتاريخ 2023/09/11م.



2. الرد من المركز بعدد من الملاحظات والنواقص بتاريخ 2023/09/24م.

NATIONAL CENTER
For Quality Assurance
and Accreditation of Educational
& Training Institutions

المركز الوطني
لضمان جودة واعتماد المؤسسات
التعليمية والتدريبية

رقم الإشاري: 423.500.000
التاريخ: 2023/09/24

السيد المحترم/ رئيس جامعة مصراتة
يهدىكم المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية أطيب التحايا

بالإشارة إلى مراسلتكم ذات الرقم الإشاري (م 98 112) الواردة إلينا بتاريخ 2023/9/12م بشأن إحالة المستندات وذلك لغرض الحصول على الاعتماد المؤسسي لكلية القانون/ جامعة مصراتة.

عليه نحيل إليكم الملاحظة الآتية والتي تعد نواقص يجب استكمالها:

أولاً: الملاحظات عن الخطة الاستراتيجية:

- منهجية الخطة الاستراتيجية غير واضحة ولم يحدد بها بداية كل مرحلة من مراحل إعداد الخطة الاستراتيجية.

ثانياً: الملاحظات عن الدراسة الذاتية:

- عدم تطابق رؤية ورسالة وأهداف الكلية بالدراسة الذاتية مع الرؤية والرسالة والأهداف الموجودة في الخطة الاستراتيجية.
- عدم وجود خطة التحسين والتطوير بناءً على التقييم الكمي.

ثالثاً: الملاحظات على البرامج التعليمية:

- عدم توافق أهداف البرنامج التعليمي مع مخرجات التعلم المستهدفة مع مراجعة مصفوفة الأهداف لبرنامج الليسانس في القانون.
- مراجعة عدد الوحدات الدراسية للبرنامج الليسانس في القانون.
- مراجعة مصفوفة أهداف البرنامج التعليمي ومخرجات التعلم المستهدفة لبرنامج الدراسات العليا لقسم القانون الخاص.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير
والسند عليكم سلام

أ. د. عبد المجيد الطيب شعبان
مدير إدارة الاعتماد

مستند الإقرار
ب: السيد/مدير إدارة الاعتماد
ت: مدير إدارة الاعتماد
التمهيد: 2023-2024

أ. د. رئيس مجلس إدارة جامعة مصراتة
أ. د. مدير إدارة الاعتماد
أ. د. مدير إدارة الدراسات العليا
أ. د. مدير إدارة الدراسات والبحوث
أ. د. مدير إدارة المكتبة
أ. د. مدير إدارة العلاقات العامة
أ. د. مدير إدارة الشؤون الإدارية
أ. د. مدير إدارة الشؤون المالية
أ. د. مدير إدارة الشؤون القانونية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الصحية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الأمنية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الثقافية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الرياضية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الفنية
أ. د. مدير إدارة الشؤون العلمية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الاقتصادية
أ. د. مدير إدارة الشؤون البيئية
أ. د. مدير إدارة الشؤون التكنولوجية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الإعلامية
أ. د. مدير إدارة الشؤون القانونية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الصحية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الأمنية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الثقافية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الرياضية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الفنية
أ. د. مدير إدارة الشؤون العلمية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الاقتصادية
أ. د. مدير إدارة الشؤون البيئية
أ. د. مدير إدارة الشؤون التكنولوجية
أ. د. مدير إدارة الشؤون الإعلامية

www.qqa.ly info@qa.ly

3. رد الكلية على تلك الملاحظات والنواقص وإحالتها إلى الجامعة بتاريخ 2023/11/06م.



الملتقى التعريفي للطلبة الجدد

الملتقى التعريفي للطلبة الجدد للفصل الدراسي خريف 2022-2023م:

أقامت إدارة الكلية الملتقى التعريفي للطلاب الجدد للفصل الدراسي خريف 2022-2023م، يوم السبت الموافق 05-نوفمبر-2022م، بمدرج الكلية، وتضمن الملتقى في موضوعاته عديد الجزئيات المتعلقة بالدراسة داخل الكلية، والتي يحتاج الطلاب معرفتها. ويتمثل أهمها في: مفاهيم الخطة الدراسية، وتجديد القيد، وتنزيل المواد، والتفاصيل المتعلقة بالدراسة والامتحانات، والمخالفات والعقوبات داخل الكلية، وكل ما يحتاجه الطالب من معلومات عن الدراسة في مراحلها العلمية حتى التخرج، وعلى هامش الملتقى تم تكريم الطالب "عبد الحكم إبراهيم عبد العالي" المتحصل على أفضل بحث تخرج للفصل الدراسي ربيع 2021-2022م.



جائزة أفضل بحث تخرج



من ضمن فعاليات المنتدى التعريفي للطلاب
الجدد للفصل الدراسي خريف 2022 – 2023 م، تم
تكريم الطالب "عبد الحكيم عبد العالي" بدرع التميز
لأفضل بحث تخرج لفصل الربيع 2021 – 2022 م.

الملتقى التعريفي للطلبة الجدد

للفصل الدراسي ربيع 2022-2023م:

أقيمت صباح الأحد 02 أبريل 2023م فعاليات الملتقى التعريفي للطلاب الجدد للفصل الدراسي ربيع 2022-2023م، بالكلية، حيث أقيمت الفعاليات بمدرج الكلية. وقد قسمت فعاليات الملتقى إلى جزأين، الأول كان عاما لجميع الطلاب الجدد من الفئتين الذكور والإناث، افتتحت الفعاليات بكلمة ترحيبية للطلاب ألقاها عميد الكلية "د. محمد عبيد"، وتلتها كلمة وكيل الكلية للشؤون العلمية "د. ميسون أبو غرسة"، ليفتح المجال بعدها "أ. أحمد المغربي" رئيس قسم الدراسة والامتحانات الذي قام بالتعريف بنظام الكلية، واللائحة الداخلية لها، والتنظم الخاصة بهذه اللائحة، والإجراءات المتعلقة بسير العملية التعليمية خلال هذا الفصل، وما يتعلق بسير الامتحانات، وتنزيل المواد الدراسية. وفسح المجال بعدها لرئيس اتحاد الطلبة، الذي قام بإيضاح دور اتحاد الطلبة داخل الكلية، وآلية فتح قنوات التواصل معه من قبل الطلاب، ليفتح المجال بعد ذلك للطلاب لعرض أسئلتهم واستفساراتهم. في حين كان الشق الثاني من هذا الملتقى خاصا بالطالبات فقط، والذي أدارته جلسته د. ميسون أبو غرسة.



جائزة أفضل بحث تخرج



في إطار التشجيع المستمر الذي تقوم به إدارة الكلية في مجال البحث العلمي، وسيرا على ما دأبت عليه في فصل الربيع 2021- 2022م، قامت إدارة الكلية بتكريم الطالبتين المتحصلتين على جائزة أفضل بحث تخرج للفصل الدراسي خريف 2022- 2023م بدرع التميز، وهما الطالبتان: "إسراء سالم العصاوي، وبشرى صلاح بوقرين"، عن بحثهما الموسوم: "خصوصية مسؤولية طبيب التخدير المدنية".

المؤتمرات العلمية

مقدمة:

أقيمت بكلية القانون جامعة مصراتة فعاليات المؤتمر السنوي لكلية القانون للعام 2023م "سيادة القانون في ليبيا - التحديات والحلول"، بمشاركة العديد من الباحث من مختلف مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.



سيادة القانون في ليبيا
التحديات والحلول

المؤتمر السنوي لكلية القانون
سيادة القانون في ليبيا (التحديات والحلول)

مؤتمر سيادة القانون في ليبيا (التحديات والحلول) 2023م:

عقد المؤتمر السنوي لكلية القانون 2023م في الفترة 09-10 سبتمبر بفندق التاج مصراتة، وهو حدث نظّمته الكلية بهدف التشخيص الموضوعي لمشكلة انعدام سيادة القانون في ليبيا، واقتراح الحلول المناسبة لترسيخ هذا المبدأ عن طريق تأمين اللقاء لمجموعة من الباحثين المهتمين في هذا المجال.

وفي هذا النشاط العلمي دعت الكلية كافة المهتمين إلى المشاركة بأبحاثهم القانونية في هذا المؤتمر، حيث تم تقييم هذه الأعمال من قبل أكاديميين متخصصين، ونشرت كافة الأوراق المقبولة في مجلة البحوث القانونية بالكلية في عدد خاص.



الجهة الراعية للمؤتمر:

شارب SHARP

يسعى برنامج شارب (SHARP) إلى العمل المشترك من أجل تقديم سيادة القانون في ليبيا، وهو برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي يهدف إلى دعم التنمية في ليبيا من خلال تحسين قدرة كلٍّ من: " المؤسسات العامة، والحكومة المركزية، والسلطات الرسمية المحلية، منظمات المجتمع المدني ومجموعات المواطنين " على الاستجابة لاحتياجات الليبيين في مجال سيادة القانون.

مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية بالمنطقة العسكرية الوسطى

تأسس مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية بقرار من أمر المنطقة العسكرية الوسطى؛ ليكون وحدة من وحداتها، وفق رؤية وطنية، أساسها النهوض بالأنشطة البحثية والتدريبية والمعلوماتية؛ ولتكون لبنة العمل المؤسسي، وخصوصاً مؤسستي الدفاع والأمن، ومنطلقاً لتحقيق غايات الأمن القومي بأبعاده المختلفة، وصولاً إلى تحقيق التنمية والاستقرار، وبناء دولة الحق والقانون.

الجهة المنظمة للمؤتمر

كلية القانون / جامعة مصراتة:

تأسست الكلية في بداية العام الجامعي 1994-1995م، حيث كانت بدايتها قسمًا من أقسام كلية الآداب التابعة لجامعة سرت، ومرت هذه الكلية بعدة مراحل حتى استقر الوضع على تسميتها وتبعيتها الحالية: (كلية القانون - جامعة مصراتة)؛ ويأتي هذا الاستقرار بعد صدور القرار رقم (118) لسنة 2004 م بشأن إعادة تنظيم الجامعات في ليبيا.

البرنامج العام للمؤتمر:



سيادة القانون في ليبيا
التحديات والحلول

المؤتمر السنوي لكلية القانون
سيادة القانون في ليبيا
(التحديات والحلول)

تنظيم



بتاريخ 09 - 10 / سبتمبر / 2023م

برعاية

SHARP

مركز المعلومات والدراسات
الاستراتيجية بالمنطقة
العسكرية الوسطى



سيادة القانون في ليبيا
التحديات والحلول

توطئة

يضطرب الأمن وينعدم الاستقرار إذا ما عصفت بأي دولة فترة صراع مسلح، وهو ما يؤثر بشكل كبير على الجهود الهادفة التي ترمي لإعادة بناء المؤسسات فيها، في ظل حالة من الاستقطاب الحاد، والتجاذبات ذات المصادر المتعددة. إن انتشار السلاح خارج سيطرة مؤسسات الدولة الرسمية يسهم في ارتفاع معدلات الجريمة، مما يزعزع أمن الأفراد وثقتهم في دولتهم، حيث تجد ظاهرة الإفلات من العقاب مناخا ملائما للنمو على أنقاض استقرار سيادة القانون. وعندها لن يكون الاحتكام إلا لقانون القوة بدلا عن قوة القانون. ولن تنفذ إلا كلمة الأقوى مهما كانت مخالفتها للقوانين، فترتكب الانتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان، وتنهار معها آمال المواطنين بدولة يسود فيها القانون.

إن المسألة تكون أكثر صعوبة وتعقيدا في بعض الدول حيث البنية العقلية لمواطنيها أبعد ما تكون عن المواطنة بمفهومها الموسع من ناحية، ومن ناحية أخرى سياسيوها أقرب بهواهم السياسي إلى خارج حدود أوطانهم وما هذا إلا خلل في مبدأ المواطنة ولكن على صعيد الساسة، حيث تتربع المكاسب السياسية والمادية في أعلى سلم أولوياتهم. لقد انعكس هذا كله سلبا على المؤسسات السيادية باضمحلالها وتلاشيها - خاصة الأمنية حيث ضعفت وتلاشت ثقة المواطنين بها.

ليبيا إحدى الدول التي عاشت نزاعات مسلحة مختلفة، وحروباً مزقت وحدتها، وفرقت مواطنيها وأتاحت حدودها أمام الأجنبي للعبث بأمنها واستقرارها وخيراتها بل وسيادتها، وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تأطير سيادة القانون وإظهار معالمها، وكذلك تحديد الأطر المؤسسية الأخرى للحكم الديمقراطي بهيئته المتكاملة في دولة القانون والمؤسسات.

إن هدفا كبيرا كالذي ذكر يحتاج زمناً تتضافر خلاله جهود عديد الجهات الساعية بمصادقية وأمانة لتعمل في مسارات مختلفة، من أجل أن يسود القانون، وتكون الكلمة له قوة وحكما في مسيرة بناء الدولة. إضافة إلى ذلك فإن تحقيق تلك الغاية يتطلب فهما حقيقيا وواقعيًا لمعضلة انعدام سيادة القانون في ليبيا؛ لتفتح آفاق اقتراح الحلول لها.



أهداف المؤتمر:

- التشخيص الموضوعي لمشكلة انعدام سيادة القانون في ليبيا.
- اقتراح الحلول المناسبة لترسيخ مبدأ سيادة القانون في ليبيا.
- فهم طبيعة العلاقة بين أجهزة إنفاذ القانون الرسمية وسيادة القانون، وتحديد دور كل منها.
- إبراز دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في ضمان وتعزيز سيادة القانون.
- تحديد أوجه التداخل والتباعد بين الأزمة السياسية وسيادة القانون.

المستهدفون بالمشاركة:



- يسر الكلية أن تدعو كلاً من:
- أعضاء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.
- أعضاء الأجهزة الرقابية.
- منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية.
- منتسبي نقابات المحامين.
- مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- طلبة الدراسات العليا.
- الباحثين بمراكز الدراسات والبحوث ذات العلاقة.
- البعثات الدولية والإقليمية المعتمدة في ليبيا.



المُحَاوِرُ السِّيَاسِي

- أثر التداخلات الخارجية على سيادة القانون.
- أثر الانقسام السياسي على سيادة القانون.
- أزمة الشرعية وسيادة القانون.
- سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة.
- ارتباط سيادة القانون بحقوق الإنسان والحريات العامة.

المُحَاوِرُ الْقَانُونِي

- وجود الدستور أساس وضمن لسيادة القانون.
- الرقابة القضائية ضمن لسيادة القانون.
- دور صياغة التشريع في التطبيق السليم للقانون.
- أثر تنفيذ الأحكام القضائية في تعزيز سيادة القانون.
- أثر بطء العدالة على سيادة القانون.
- أثر التوسع في الحصانات على أعمال سيادة القانون.

المُحَاوِرُ الْمُؤَسَّسَاتِي

- دور المؤسسات الحقوقية والحكومية في إنفاذ القانون واحترامه.
- مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بسيادة القانون.
- المؤسسات التعليمية ودورها في نشر الوعي بثقافة سيادة القانون.
- المؤسسات الاجتماعية ودورها في تعزيز سيادة القانون.

المُحَاوِرُ الْعَسْكَرِي وَالْأَمْنِي

- المؤسسة العسكرية والأمنية بين إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان.
- أثر تعدد الأجهزة الأمنية وتداخل اختصاصاتها على سيادة القانون.
- حدود العلاقة بين النيابة العامة والادعاء العام العسكري وأثرها على سيادة القانون.
- علاقة التشريعات العسكرية بإرساء مبدأ سيادة القانون.



سيادة القانون في ليبيا
التحديات والحلول

شروط ومواصفات المشاركة:

- أن يكون البحث حديثا وغير مقدم لأي مؤتمر علمي سابق أو منشورا في مجلة علمية مسبقا.
 - أن يكون البحث ضمن المحاور المحددة و مكتوبا باللغة العربية و خاليا من الأخطاء النحوية واللغوية والإملائية والمطبعية.
 - مراعاة أصول البحث العلمي وضوابطه ومنهجيته.
 - يقدم الباحث ملخصا باللغة العربية بما لا يزيد عن 200 كلمة، مبدوعاً بعنوان البحث واسم الباحث ووظيفته.
 - ألا يزيد عدد صفحات البحث العلمي المقدم عن 25 صفحة شاملة لصفحة العنوان والفهارس.
 - يتم إرسال العمل إلكترونيا على البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر. ويشترط أن يقدم العمل على قالب المحدد الذي سيتم إتاحتة للمشاركين إلكترونيا.
 - تخصص الصفحة الأولى من العمل العلمي لعنوان العمل، واسم الباحث ودرجته العلمية، وتخصصه، ومكان عمله.
 - تكون الكتابة وفقا للقواعد الآتية:
- الخط، Simplified Arabic بحجم 14 للمتن، 12 للهوامش، 16 للعناوين، المسافات (2.5) من جميع الجهات
- يكون إثبات هوامش الصفحات بوضع أرقام لها في المتن وكتابة المصدر أو المرجع والمعلومات عنه أو ما يراد كتابته في الهامش وذلك في كل صفحة على حده.
 - يخضع العمل العلمي المقدم للتقييم من قبل اللجنة العلمية للمؤتمر.



مواعيد مهمة

- آخر موعد لاستلام الملخصات 2023/06/18م .
- الإعلان على الملخصات المقبولة 2023\06\26م
- آخر موعد لاستلام الأوراق البحثية في شكلها النهائي 08\15 \ 2023م.
- إعلان قائمة البحوث المقبولة للمشاركة في 2023/08/30م.
- انعقاد المؤتمر 09-10 سبتمبر 2023م



مع العلم بأن البحوث المقبولة
ستنشر في عدد خاص في مجلة
البحوث القانونية التي تصدر عن
كلية القانون - جامعة مصراتة.



المراسلات و التواصل

ترسل كافة المراسلات البحثية عبر البريد الإلكتروني
ويكون التواصل متاحاً عبر:

- واتس آب: +218 91 329 08 38
- بريد إلكتروني: scrl@law.misuratau.edu.ly
- بريد إلكتروني: info@law.misuratau.edu.ly

نبذة عن فعاليات المؤتمر:



انطلقت فعاليات المؤتمر السنوي لكلية القانون لسنة 2023م (سيادة القانون في ليبيا - التحديات والحلول)، يوم السبت الموافق 09 سبتمبر 2023م، بفندق التاج، وكانت البداية بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، تلى ذلك النشيد الوطني، ثم كلمة رئيس الجامعة، تلتها كلمة رئيس المؤتمر، بعد ذلك كلمة المجلس البلدي بمصراتة، وكلمتي الرعاية، وهما: برنامج شارب SHARP، ومركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية بالمنطقة العسكرية الوسطى.

وجدير بالذكر أنه قد أقيمت على هامش المؤتمر أمسية قانونية بعنوان: (أهم القضايا القانونية المؤثرة في الشأن العام) ليلة الجمعة الموافق 08 سبتمبر 2023م، قدمها: أ. وسام الصغير، وتمت استضافة كل من: أ.د. الكوني عبودة، وأ.د. الهادي بوحمره. بحضور عدد من الأكاديميين، والمحامين، وأعضاء الهيئات القضائية، وممثلين عن المجلس البلدي بمصراتة، ومجلس الأعيان بالمدينة، فضلا عن عدد من البحوث المشاركين في المؤتمر.



المؤتمر السنوي لكلية القانون
سيادة القانون في ليبيا
(التحديات والحلول)

على هامش المؤتمر السنوي لكلية القانون - جامعة مصراتة:

سيادة القانون في ليبيا - التحديات والحلول

تدعوكم اللجنة التحضيرية لحضور أمسية قانونية، بعنوان:

أهم القضايا القانونية المؤثرة في الشأن العام

المدخل الأول: مسودة الدستور ومدى مناسبتها لمعطيات الوضع الراهن.
المتحدث: أ.د. الهادي أبوحمره.
عضو الهيئة التأسيسية المنتخبة وأستاذ فلسفة القانون الجنائي.

المدخل الثاني: نظرات في قانون نظام القضاء وتعديلاته.
المتحدث: أ.د. الكوني عبودة.
مدير معهد القضاء الأسبق، وأستاذ قانون المرافعات بكلية القانون جامعة طرابلس.

- حضوركم دعم لنا، وإثراء للزاد المعرفي -



يوم الجمعة
تمام 09:00 مساءً
بقاعة فندق التاج

وقد انعقدت جلسات المؤتمر وفق جدول زمني محدد، حيث تم عرض 25 بحثًا؛ كان 11 بحثًا منها في اليوم الأول السبت، 09 سبتمبر، و14 في اليوم الثاني الأحد 10 سبتمبر. وقد تم توزيع الورقات العلمية على الجلسات، بحيث تمثل انسجامًا فيما بينها، فكانت الجلسة الافتتاحية للجلسات العلمية بمثابة تمهيد لما سيلمها من ورقات، فتناولت الجانب التأسيسي لسيادة القانون، من خلال أهم قيمه، وهي (المساواة)، وكذلك أهم لوازمه، ودور القضاء، والمؤسستين الأمنية والعسكرية في ضمان سيادة القانون.

وقد أطلق العنان بعدها لورقات علمية تأصيلية وواقعية، عالجت الواقع الليبي بشكل مباشر، سواء من حيث مؤسسات الدولة المدنية، أو العسكرية، أو المؤسسة التشريعية، كما تحدثت عن التدخلات الأجنبية وأثرها على سيادة القانون في ليبيا.

أما اليوم الثاني فقد شهد أوراقا علمية شملت تقييم أدوات تطبيق القانون، وتحقيق سيادته في ليبيا، سواء على مستوى التشريع (الدستور والقوانين)، أو على مستوى مؤسسة القضاء، أو في المؤسسات الإدارية، كما لم يخلُ من استحضار التجربة الليبية الدستورية في فترات زمنية مختلفة، كما تمت مناقشة الانقسام السياسي وأثره على تحقيق سيادة القانون في ليبيا.



*العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/lawofmisrata/posts/324315396632693>

كما أقيم عقب انتهاء اليوم الأول عرض مسرحي خاص، يناقش قضايا الفساد الذي ينخر جل القطاعات الحكومية في دولة ليبيا، بما يساعد في ربط وتجسيد موضوع المؤتمر (سيادة القانون)، وكان ذلك بقاعة المسرح الوطني بوسط مدينة مصراتة.

وفي ختام فعاليات المؤتمر، تُلي على الحضور البيان الختامي للمؤتمر العلمي السنوي سيادة القانون في ليبيا (التحديات والحلول)، والذي أوصى المشاركون فيه - حضوراً ومحاضرين - على إنجاز الاستحقاق الدستوري، وتهيئة المنظومة التشريعية وصقلها، والعمل على إصلاح المنظومة القضائية، ومأسسة الأمن والدفاع بحيث يكونا معززين لسيادة القانون، وضبط ممارسات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بما يتناسب مع مهامها، ورقمنة العمل الحكومي والقضائي، وعلى كليات القانون أن تلعب دوراً بارزاً في نشر الوعي الأكاديمي والاجتماعي بأهمية سيادة القانون من خلال تدريس (حكم القانون) ضمن البرامج الأكاديمية بها، وفي سبيل ذلك، فإن كلية القانون بجامعة مصراتة تعترم خلال العام القادم إقامة مايلي:

1. ندوة علمية قانونية موسعة بشأن تطوير مناهج كليات القانون.
2. مؤتمر علمي عن سيادة القانون والهجرة غير الشرعية - مخاوف الداخل وضغوط الخارج.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَىَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

في ختام أعمال المؤتمر العلمي السنوي "سيادة القانون في ليبيا - التحديات والحلول"، الذي نظّمته كلية القانون بجامعة مصراتة خلال يومي 24-25 من شهر صفر 1445 هـ، الموافق للـ 9-10 سبتمبر لعام 2023م، والذي انعقد في زمن تعيش فيه بلادنا وقتاً عصياً يسود فيه مبدأ القوة لا مبدأ سيادة القانون، مما صنع أزمة قانونية معاشة وجب التصدي لها. وإيماناً منا بأن السلطة في دولة المؤسسات والقانون تقوم على سيادة القانون، وترتبط به، وهو ما يشكل في نظرنا تمكينا للسلطة، لا قيداً عليها؛ لأننا نحقق ثقة الناس فيها، وتدعومهم إلى الشعور بالأمن، الذي لا نجد السلطة في أي مجتمع ميرا لوجودها إلا بتحقيقه.

وحيث إن سيادة القانون تنبع من الحقوق الفردية، وتضمن حماية متساوية للجميع، وتحقق سلاماً دائماً في ربوع بلادنا الحبيبة، فإننا ومن خلال الأوراق العلمية التي تم عرضها في هذا المؤتمر، وكذلك المناقشات التي دارت في شأنا، من أجل إيجاد دور إيجابي في تعزيز سيادة القانون وإنفاذه، فإننا نوصي بما يأتي:

- أولاً: إنجاز الاستحقاق الدستوري، وحل عقبات مساره من أجل تحقيق أولويات سيادة القانون، وإيجاد وثيقة حاكمة توضع وفقاً لها كافة القوانين.
- ثانياً: تهيئة المنظومة التشريعية، وصقلها، وجعل كل ما يصدر عنها معبراً عن القيم الدينية، والأخلاقية للمجتمع الليبي، وإزالة التعارض بين القواعد القانونية، وسد الفجوات بينها وبين واقع تطبيقها.
- ثالثاً: حث المشرع الليبي على الاضطلاع بمهامه في إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني، والتتبع بالمعايير المتعارف عليها بالخصوص.
- رابعاً: العمل على إصلاح المنظومة القضائية وفقاً للمبادئ المستقرة والمتعارف عليها عربياً ودولياً، وأن يضع القضاء مبدأ سيادة القانون نصب أعينهم، وأن يحموه، ويضعوه موضع التنفيذ، وأن يحافظوا على استقلاله، ويقاوموا أي مساس بهذا الاستقلال.
- خامساً: إن خضوع مؤسسات الدولة للقانون، وإعطاء الحق للقضاء في مراقبتها، يعد من صميم دولة القانون، فيجب أن تكون هناك رقابة قضائية فعالة على هذه الأعمال حداً من مظاهر الفساد.
- سادساً: مأسسة الأمن والدفاع بحيث يكونا معززين لسيادة القانون، والحفاظ على الحقوق، وصيانة ممتلكات الوطن والمواطن، والتأكيد على التعاون بين هذه المؤسسات والمؤسسات المدنية، فكلهما مكمل للآخر.
- سابعاً: الحد من الحصانات التي لا تستقيم مع مبدأ المساواة أمام القانون؛ لما فيها من توسيع لنطاق الأفعال التي لا تخضع لرقابة القضاء، وتشكل خرقاً لمبدأ سيادة القانون.

صدر في: مصراتة 25 صفر 1445 هـ
الموافق 10 سبتمبر 2023 م

وبانتهاء هذه الفعاليات، قام رئيس المؤتمر رفقة أعضاء من اللجنتين العلمية والتحضيرية بتوزيع شهادات الشكر والتقدير والمشاركة على السادة ممثلي الجهات المنظمة، والراعية، والمشاركين، والتقاط صور تذكارية.



إشهار مؤتمر منظومة العدالة الجنائية (تقييم وتقويم) فبراير 2024م:

أقيم يوم الثلاثاء الموافق 03 أكتوبر 2023م مؤتمر صحفي للإعلان عن المؤتمر العلمي الدولي "منظومة العدالة الجنائية - تقييم وتقويم"، حضر هذا المؤتمر الصحفي الذي ترأسه معالي النائب العام بدولة ليبيا السادة: أعضاء اللجنة التحضيرية والعلمية للحدث، ممثلين عن مركز البحوث الجنائية والتدريب بمكتب النائب العام، وكلية القانون جامعة مصراتة. وتقرر أن يكون المؤتمر العلمي في فبراير 2024م، حيث سيشهد هذا المؤتمر الدولي تقييما وتطويرا لقانوني العقوبات والإجراءات الجنائية المعمول بهما حاليا بمناسبة مرور 70 عام على صدورهما في ليبيا، وهما القانونان اللذان يشكلان قاعدة الأساس في بناء منظومة العدالة الجنائية.

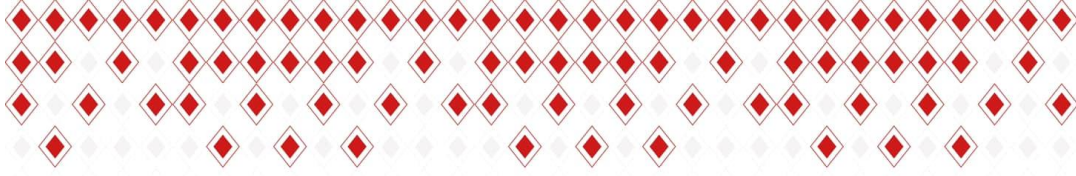
المؤتمر العلمي الدولي "منظومة العدالة الجنائية - تقييم وتقويم" من تنظيم مركز البحوث الجنائية والتدريب بمكتب النائب العام، وكلية القانون بجامعة مصراتة.



العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/lawofmisrata/posts/337054098692156>

البرنامج العام للمؤتمر:



مَنْظُومَةُ الْعَدَالَةِ الْجَنَائِيَّةِ
”تقييم وتقويم“

مؤتمر منظومة العدالة الجنائية
”تقييم وتقويم“
فبراير 2024

تنظيم

كلية القانون
جامعة مصراتة



مركز البحوث الجنائية والتدريب

جامعة مصراتة
MISURATA UNIVERSITY



مكتب النائب العام



تمهيد

ينظم مركز البحوث الجنائية والتدريب التابع لمكتب النائب العام بالشراكة مع كلية القانون بجامعة مصراتة مؤتمراً دولياً علمياً بمناسبة مُضيّ سبعين عاماً على صدور قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية في ليبيا عام 1953م، وهما القانونان اللذان يشكلان قاعدة الأساس في بناء منظومة العدالة الجنائية.

وإذا كان قانون العقوبات يرسم حدود دائرة التجريم والجزاء استثناءً من مبدأ أن الأصل في الأشياء الإباحة، فإن دائرة التجريم ما انفكت تتسع عبر الزمن بفعل عوامل التطور التي تحدث في المجتمع الليبي، مما دعا المشرع عبر مختلف المراحل منذ استقلال الدولة الليبية عام 1951م إلى إصدار قوانين خاصة مكملّة لقانون العقوبات العام، الأمر الذي خلق حالة من تزامن النصوص التي تحكم الواقعة القانونية الواحدة، بالإضافة إلى خلق حالة من عدم التوافق بين النصوص من حيث مصدر الشرعية الجنائية وغايات الجزاء، ولاسيما فيما يخص التشريعات المستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء.

ومما زاد في حدة الحاجة إلى تقييم وتطوير قانون العقوبات، والقوانين المكملّة له، ظهور طائفة جديدة من الجرائم المستحدثة التي أفرزها التطور الاقتصادي، والتقني، والمعلوماتي، وتلاشي الحدود بين الدول في العقود الأخيرة من الزمن المعاصر.

وهذا القانون الإجرائي هو الآخر أسوة بقانون العقوبات في حاجة ماسة إلى إعادة التقييم والتطوير؛ ليكون مواكباً للنظم الإجرائية المعاصرة من حيث الفاعلية، وسرعة الفصل في القضايا الجنائية؛ لتحقيق الهدف الأسمى من منظومة القوانين الجنائية، وهي تحقيق العدالة الناجزة، مع مراعاة حقوق المتهم في مثوله أمام قاضيه الطبيعي، وتمكينه من ممارسة حقه في الدفاع أمام هيئات قضائية مستقلة، خلال مراحل الدعوى: تحقيقاً، واتهاماً، وحكماً، وتنفيذاً.

ولكن إعمال نصوص التجريم والجزاء يظل رهن قانون الإجراءات الجنائية، فهو وحده الذي يبيث فيها الروح؛ لكون الدعوى الجنائية من أهم أدوات الدولة في نيل حقها في الجزاء؛ لأجل تحقيق أغراض الجزاء الجنائي، وفق مبادئ السياسة الجنائية المعاصرة، وضمن حقوق الضحايا.



أهداف المؤتمر

- 1 - الإحاطة بالمسار التقييمي للمنظومة التشريعية في مجال العدالة الجنائية طيلة سبعة عقود مضت.
- 2 -مراجعة المصادر التأسيسية، والاسس الفقهية والفلسفية التي بنيت عليها منظومة العدالة الجنائية، وطرح فرضيات الثبات والتجديد.
- 3 -البحث في منهج إصلاح منظومة العدالة الجنائية، وخطط إنفاذه، ولوازمه، وكيفية مواءمتها مع الفكر الجنائي الحديث والخصوصية الليبية.



مداول المؤتمر:

المحور الأول "مقومات منظومة العدالة الجنائية":

- 1 - ثوابت الشريعة الإسلامية في المجال الجنائي.
- 2 -المنهج الإسلامي في بناء منظومة العدالة الجنائية.
- 3 -المبادئ الدستورية الجنائية في الوثائق الدستورية الليبية.
- 4 - تطور المبادئ الدستورية الجنائية في النظم المقارنة.
- 5 -ملاءمة التشريع الجنائي مع المواثيق الدولية.
- 6 -المواءمة بين المعايير الدولية والخصوصية الوطنية.



مهاور المؤتمر:

المهاور الثاني: "موجهات سياسة التجريم والجزاء":

- 1 - مقاصد التجريم والجزاء "ثبات، وتجديد".
- 2 - سياسة التجريم بين التوسع والتضييق.
- 3 - تأثير المستجدات الاقتصادية والتقنية على سياسة التجريم والجزاء، والمسؤولية الجنائية.
- 4 - بدائل الجزاءات التقليدية في القوانين المقارنة، وتطور بدائل جديدة.
- 5 - تنفيذ الجزاءات الجنائية "إصلاح، وتأهيل".

2



مهاور المؤتمر:

المهاور الثالث: "موازنات النظام الإجرائي":

- 1 - هيكلية السلطة الإجرائية، واختصاصاتها.
- 2 - تخصص السلطة الإجرائية: "تحقيق، واثام، وحكم، وتنفيذ".
- 3 - ضمانات التحقيق والمحاكمة، وفاعلية النظام الإجرائي.
- 4 - تدابير معالجة ظاهرة بء العدالة الجنائية.
- 5 - دور الضحية في الإجراءات الجنائية.
- 6 - خصوصية الجريمة والنظام الإجرائي.
- 7 - معوقات السير في الدعوى الجنائية وتنفيذ الأحكام.

3



شروط وضوابط الأبحاث المشاركة بالمؤتمر

- 1- أن يكون البحث أصيلاً، وألا يكون قد سبق نشره، أو قدم إلى مؤتمر علمي آخر.
- 2- أن يكون البحث ضمن المحاور المحددة، ومكتوباً بلغة سليمة، وخالياً من الأخطاء اللغوية والإملائية، والطباعية.
- 3- مراعاة أصول البحث العلمي، وضوابطه، ومنهجيته.
- 4- يقدم الباحث مقترحاً لبحثه بما لا يزيد على 300 كلمة، بما فيها: "عنوان البحث، واسم الباحث، ووظيفته".
- 5- ألا يزيد عدد صفحات البحث العلمي المقدم على 25 صفحة، شاملة لصفحات العنوان، والفهارس.
- 6- يتم إرسال العمل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمؤتمر، ويشترط أن يقدم العمل على القالب المحدد الذي سيتم إتاحتها للمشاركين إلكترونياً.
- 7- تخصص الصفحة الأولى من البحث المقدم: لعنوان العمل، واسم الباحث، ودرجته العلمية أو صفته الوظيفية، وتخصصه، ومكان عمله.
- 8- تكون الكتابة وفق القواعد الآتية:

- أ - الخط "Traditional Arabic" بحجم (16) للمتن، و(14) للهوامش، و(18) للعناوين.
- ب - المسافات (2.5) من الجهة اليمنى، و(2) من الجهتين العلوية والسفلية، والجهة اليسرى.
- ج - يكون إثبات هوامش الصفحات بوضع أرقام لها في المتن، وكتابة المصدر أو المرجع والمعلومات عنه، أو ما يراد كتابته في الهامش، وذلك في كل صفحة على حدة.

- 9 - يخضع العمل العلمي المقدم للتقييم من قبل اللجنة العلمية للمؤتمر.



★ الأبحاث المقبولة سيتم نشرها في مجلة علمية محكمة.



مواعيد مهمة

- 1 - الإعلان عن المؤتمر، والبدء في استقبال المقترحات: 03 / 10 / 2023م.
- 2 - آخر موعد لاستقبال المقترحات: 26 / 10 / 2023م.
- 3 - الإعلان عن المقترحات المقبولة: 09 / 11 / 2023م.
- 4 - آخر موعد لقبول الأبحاث كاملة: 21 / 12 / 2023م.
- 5 - إعلان القائمة النهائية للأبحاث المقبولة: 11 / 01 / 2024م.
- 6 - فاعليات المؤتمر: 10 ، 11 / 02 / 2024م.



التواصل

توجه كافة المراسلات إلى اللجنة العلمية عن طريق:
واتس آب أو تيليجرام
+218 91 263 0770
أو البريد الإلكتروني
cjs@attorneygeneral.gov.ly



المذكرة الإيضاحية لمحاور المؤتمر

ثالثاً : النظر في مزايا ومثالب قانون الإجراءات الجنائية، والتعديلات التي طرأت عليه، وفحص الموازنات التي يقوم عليها، وبيان مدى مناسبتها لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان فاعلية نظام العدالة الجنائية. وهو ما يطرح عدة أسئلة تحتاج للبحث المعمق، منها: هل من المناسب اعتماد وحدة النظام الإجرائي، أو الذهاب في اتجاه تنوعه بتنوع الجريمة وجسامتها؟ وهل يجب أن يتحول النظام الإجرائي في اتجاه كفالة حقوق الضحية؟ أم أنه من المناسب التقيد الصارم بالبناء التقليدي للخصومة الجنائية؟

كما أنه من المهم في مجال قانون الإجراءات الجنائية دراسة هيكلية السلطة الإجرائية، وصلاحياتها، والتحويلات التي طرأت عليها في النظام القانوني الليبي، وتطورها في النظم المقارنة، وذلك من أجل الوصول إلى تقييمها وتقويمها، ووضع تصورات بشأن استمراريتها، أو تعديل هيكليتها، أو اختصاصاتها، وبيان مدى مناسبة استحداث سلطات إجرائية جديدة.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن وضع رؤية متكاملة بشأن منظومة العدالة الجنائية، يوجب نظر الباحثين في الأوجه المختلفة لازمة النظام الإجرائي الجنائي، وتداخلها، وتعقيداتها، والتي منها أزمة بقاء العدالة، ولعله من المفيد أن يطرح المؤتمر سبل معالجتها، وذلك بما يحقق التوازن بين ضمانات المتهمين، وسرعة إجراءات التحقيق، والمحاكمة، والتنفيذ.



المذكرة الإيضاحية لمحاور المؤتمر

يهدف المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ "منظومة العدالة الجنائية - تقييم وتقويم" إلى وضع منهج محدد المفردات، وتصور متكامل يكون أساساً يبنى عليه عند إعادة النظر في التشريعات الجنائية، والتشريعات ذات العلاقة، وهو الأمر الذي يستوجب تقييم التشريعات النافذة وإشكالياتها، وطرح رؤى مختلفة من أجل تقويمها، وذلك وفق خطة محددة تؤطر الأبحاث، تتكون من الآتي:

أولاً : فحص المقومات التي قامت عليها منظومة التشريعات الجنائية منذ دستور الاستقلال 1951م إلى اليوم، وبيان مدى اكتمالها أو نقصانها من جهة، ومدى تكاملها أو تضاربها من جهة أخرى، ومحاولة ضبط المقومات التي يجب أن يقوم عليه إصلاحها، أو وضع بديل لها. ومن ذلك النظر في مصدر التشريع، ونطاق الإلزام فيه، والاتجاهات المتعاقبة للمشرع الليبي في هذا المجال، وتقييمها من حيث القصور، أو الغلو، أو الانحراف، أو الاعتدال، وضبط المبادئ الدستورية والمعايير الدولية التي يجب أن يؤسس عليها التشريع الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي، وتصورات الموازنة بينها وبين نص المصدري والخصوصية الليبية.

ثانياً : النظر في خيارات سياسة التجريم والجزاء من خلال البحث في مناهج المدارس الجنائية المختلفة، وفي التجارب التشريعية المقارنة، ومن ذلك البحث في تطور القوانين من حيث مقاصد التجريم والجزاء، وموجبات التوسع في التجريم، أو الحد منه اكتفاء بالحماية من خلال فروع القانون الأخرى، مع النظر في التحولات التشريعية التي توجبها المستجدات الاقتصادية والتقنية في مجال المسؤولية الجنائية والمساهمة الجنائية، وفي غيرهما من مجالات القانون الجنائي.

مع التوجيه نحو فحص سلبيات وإيجابيات الجزاءات التقليدية التي تقوم عليها منظومة العدالة الجنائية الليبية، والبحث في بدائل لها سواء من الفقه الإسلامي، أو الفقه الجنائي عموماً، أو التشريعات المقارنة، أو اقتراحات الباحثين.

أنشطة وورش عمل ومحافل الكلية

أولاً: الأنشطة والحواريات:

زيارة ميدانية عملية لجمع المحاكم بمصراتة

بتنظيم من قسم القانون الجنائي بالكلية، وبالتعاون مع قسم الحركة بالجامعة، قام طلبة مقرر قانون الإجراءات الجنائية بزيارة ميدانية عملية لجمع المحاكم بمصراتة، وذلك يوم الأحد 15 يناير 2023م؛ للاطلاع على الإجراءات اليومية التي يؤديها موظفو المحكمة، وكذلك حضور جانب من الجلسات لمحكمة الاستئناف، وأيضا زيارة مكتبة المحكمة.



زيارة عملية ميدانية للمنطقة الحرة بمصراتة والميناء التابع لها

باقتراح من قسم القانون العام، وفي إطار التعاون بين الكلية والمؤسسات العامة والخاصة، وترسيخاً لمبدأ ربط الجانب العملي والنظري مع الجانب التطبيقي للمقررات الدراسية، قام طلبة مقرر القانون الدولي للبحار بزيارة علمية ميدانية للمنطقة الحرة بمصراتة، والميناء التابع لها، لكونها من المياه الداخلية للدولة الليبية، والاطلاع على حدود المياه الدولية، وبداية البحر الإقليمي، وذلك بتاريخ 17 يناير 2023م.



*العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/MisurataUni/videos/> قسم القانون العام-كلية القانون-ببصراتة-المنطقة الحرة-نظم-

[1366521580818213/](https://www.facebook.com/MisurataUni/videos/1366521580818213/) قسم القانون العام-كلية-ا

محاضرة علمية تتعلق بالاتفاقية الدولية بسلامة الحياة في البحار

بالتعاون مع المنطقة الحرة، وبإشراف مكتب خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالكلية، أقيمت محاضرة علمية تتعلق بالاتفاقية الدولية بسلامة الحياة في البحار، وذلك يوم الثلاثاء 24 يناير 2023م، ألقاها المهندس البحري "أبو بكر الحطبة" لطلاب الكلية في مدرج الكلية، حيث تم التعرف على أهمية هذه الاتفاقية في مجال القانون الدولي للبحار، وتاريخ التوقيع عليها من الدولة الليبية، وبدء العمل بها (Safety of Life at Sea - SOLAS).

حملة (عطاء للفقير طهرة للصائم)

بدعم وإشراف مكتب عميد الكلية، وبالتعاون مع مكتب خدمة المجتمع، والفريق الطلابي التابع له، أقيمت حملة خلال شهر رمضان الكريم تحت اسم "عطاء للفقير طهرة للصائم" حيث تم فيها جمع التبرعات للأسر المحتاجة داخل المدينة، من خلال صناديق للتبرعات داخل الكلية وخارجها، حيث تم استهداف مجموعة من الأسر بالمعونة المالية خلال الشهر الكريم.

حوارية بعنوان (مصلحة التسجيل العقاري بين التعليق والتفعيل الجزئي)

نظمت الكلية يوم الأربعاء الموافق 05 أبريل 2023م، حوارية قانونية بعنوان: "مصلحة التسجيل العقاري بين التعليق والتفعيل الجزئي"، تناولت هذه الحوارية أهم الإشكاليات المتعلقة بموضوع التفعيل الجزئي لمصلحة التسجيل العقاري، وآثارها على مختلف المراكز القانونية، قدمها المستشار "د. جمعة الزريقي"، وأدارها الأستاذ "د. محمد سليمان"، وبحضور وتفاعل كبيرين من المهتمين، والمشاركين من مصلحة التسجيل العقاري، والتخطيط العمراني، ومحري العقود، والمحامين، وأعضاء من الهيئات القضائية، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين الذين أثروا الحوارية بنقاشهم وأسئلتهم.



*العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

https://www.facebook.com/MisurataUni/videos/1187373931961425/?locale=ar_AR

حوارية بعنوان (التنوع المهني والتكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية)

نظم مكتب الدراسات العليا والتدريب بالكلية الاثنين 15 مايو 2023م جلسة حوارية بعنوان: "التنوع المهني والتكامل المعرفي - مدخل لمناقشة القضايا الوطنية"، بحضور نخبة من الأساتذة في تخصصات: "القانون، والفلسفة، والعلوم السياسية، وعلوم اللغة، والتاريخ، وعلم الاجتماع"، كما شهدت حضور عدد من الباحث، والمهتمين، وطلبة الدراسات العليا بمختلف التخصصات المذكورة.

وأنت هذه الحوارية في إطار النشاط العلمي الذي يقوم به المكتب؛ للرفع من مستوى التفكير لدى الطلبة، وفتح آفاق البحث العلمي المشترك، والتفاعل مع القضايا الوطنية.



حوارية بعنوان (دور الأسرة في دعم ومتابعة طلبة العلم في المرحلة الجامعية)

أقام مكتب خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالكلية محاضرة بمناسبة يوم الأسرة العالمي يوم الإثنين 22 مايو 2023م، بعنوان "دور الأسرة في دعم ومتابعة طلبة العلم في المرحلة الجامعية"، حيث استهدفت بحضورها أمهات الطلبة في جامعة مصراتة، وقامت بإلقائها الأستاذة "حفصة يوسف المصراي"، وأتت هذه الحوارية في مجموعة من المحاور التي توضح أهمية دور الأسرة بالنسبة لهذه الفئة العمرية من حيث الدعم العلمي والتربوي.



حوارية حول أحكام المسؤولية الطبية في القانون الليبي بشقيها المدني والجنائي

نظم مكتب المجتمع والتعليم المستمر بالكلية مع لجنة الأخلاقيات الطبية بمركز مصراتة الطبي حوارية حول أحكام المسؤولية الطبية في القانون الليبي يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2023م بمدرج المرحوم "د. أحمد احسونة" داخل مركز مصراتة الطبي، وتهدف هذه الحوارية لتعزيز معرفة الأطباء بالجوانب القانونية التي تخص عملهم، حيث شهدت حضور عدد كبير من الأطباء، والعناصر الطبية المساعدة، وطلاب الدراسات العليا، وغيرهم من المهتمين.

وقد قسمت الندوة إلى جزأين: الأول يتعلق بالمسؤولية المدنية للطبيب، واحتوى عديد المحاور منها: وسائل نفي مسؤولية الطبيب عن الضرر، وناقش هذا الجزء من الحوارية "أ.د. عبدالمجيد العارف"، أما الجزء الثاني، وهو المسؤولية الجنائية للطبيب، ومن عناوينه المتفرعة آليات إثبات الخطأ الطبي، وقد ناقش جوانبه "د. علي عنيبة".



*العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

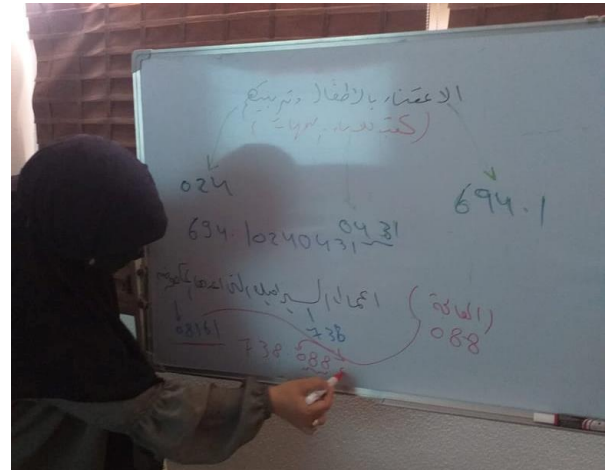
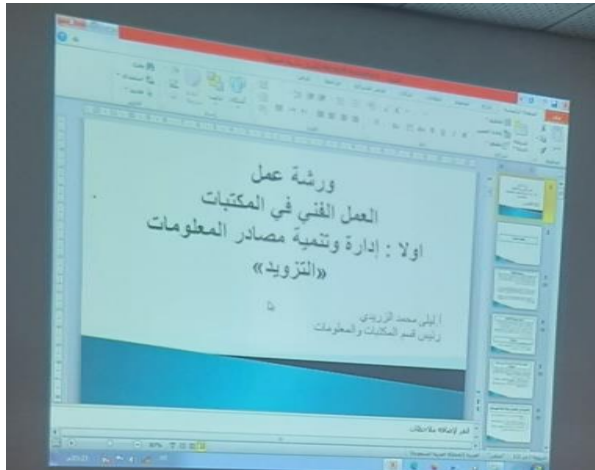
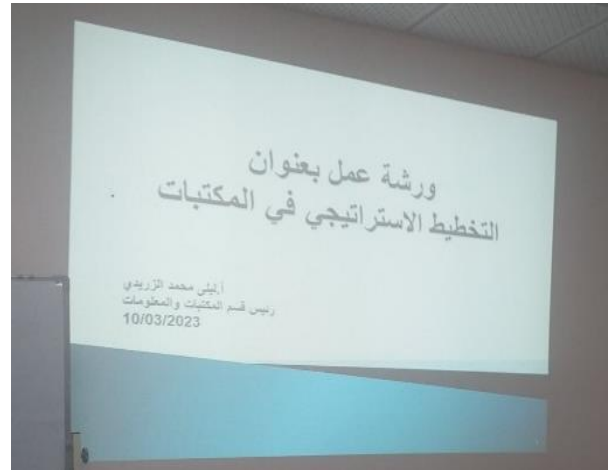
[شاهد-مكتب-خدمة-المجتمع-https://www.facebook.com/MisurataUni/videos/1067842874491947/](https://www.facebook.com/MisurataUni/videos/1067842874491947/)

[كلية القانون-جامعة مصراتة-يقيم-ندوة-حوارية-حول-أحكام-المس](#)

ثانياً: ورش العمل:

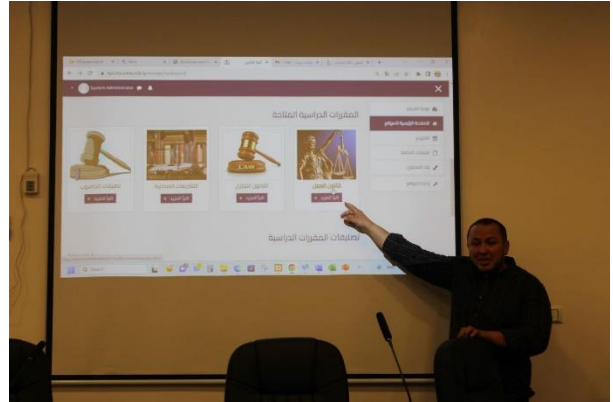
إدارة الجودة الشاملة بالمكتبات الجامعية

بإشراف العميد ومدير مكتب الجودة بالكلية، وبالتنسيق مع قسم المكتبات بكلية الآداب، أقيمت دورة تدريبية يوم السبت 10 يوليو 2023م، بعنوان إدارة الجودة الشاملة بالمكتبات الجامعية، خاصة بموظفي مكتبة الكلية، ألقاها "أ.ليلى الزريدي".



أسس استخدام وتوظيف منصة التعليم MOODLE

سعيًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكلية القانون، والتي تطمح إلى تطوير أساليب التعليم والتعلم الإلكتروني بما يواكب التطورات الحديثة عربيا ودوليا، وتنظيم وإشراف مركز التوثيق والمعلومات بجامعة مصراتة، ومكتب ضمان الجودة بالكلية، أقيمت الإثنين 09 من أكتوبر 2023م ورشة عمل عن أسس استخدام وتوظيف منصة التعليم موودل: " moodle platform"، حيث حضرها عدد من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الأقسام العلمية بالكلية، والمهتمين بهذا الشأن من منتسبي الكلية.



أساسيات استخدام البرنامج الإحصائي SPSS

نظم قسم الجودة بالكلية بالتعاون مع قسم الإحصاء بكلية العلوم جامعة مصراتة يوم الثلاثاء الموافق 10 أكتوبر 2023م، دورة تدريبية لأساسيات استخدام البرنامج الإحصائي SPSS أحد أشهر البرامج الإحصائية، حيث قدمها "أ.الصادق بالحاج" على مدى ثلاثة أيام متواصلة، واستهدفت تدريب فريق العمل التابع لقسم الجودة بالكلية، وكذلك اللجنة الدائمة للجودة على كيفية التعامل مع البرنامج، بإدخال البيانات المتعلقة بالاستبانات، ودراسها، ووصفها، وتحليلها، ومن ثم عرضها في أشكال بيانية تناسبها كمتغيرات، وتؤدي الغرض منها.



ثالثاً: المحافل:

معايدة الكلية في عيد الفطر المبارك

نظمت كلية القانون في ثالث أيام عيد الفطر المبارك يوم الأحد الموافق 23 أبريل 2023م معايدة بالمناسبة.



حفل تخرج طلبة العام الجامعي 2022 – 2023م

جانب من حفل تخرج خريجي العام الجامعي 2022 - 2023م، الذي أقيم يوم السبت 29 يوليو 2023م بقاعة التدريب بالشركة الليبية للحديد والصلب.



أنشطة وورش عمل ومحافل اتحاد الطلبة

أولاً: الأنشطة والحواريات:

معرض التعريف بكليات جامعة مصراتة

أقامت جامعة مصراتة معرضاً تعريفياً بكليات الجامعة، ابتداءً من يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2023م، وحتى الخميس 06 أكتوبر 2023م بكلية التربية، وقد استهدف هذا المعرض التعريفي طلاب الشهادة الثانوية، وأولياء أمورهم، وذلك للوقوف على التخصصات التي تمنحها هذه الكليات. وشاركت كلية القانون في هذا المعرض، للتعريف بأنشطتها، وأهم مخرجاتها.



حوارية المسارات المهنية لطالب القانون بعد المرحلة الجامعية

بتنظيم وإشراف اتحاد الطلبة بالكلية، أقيمت في رحاب كلية القانون - بجامعة مصراتة، السبت 12 نوفمبر 2022م، حوارية تهدف إلى تقريب، وبيان المسارات المهنية التي تتيحها شهادة الدرجة الأولى المتخصصة (الليسانس) لخريج القانون. عرّج السادة أصحاب التخصصات على أهم ما يميز ويُفرد مجالاتهم، كما بيّنوا شروط تَقْلُد مهتهم أو وظائفهم، والدور الاجتماعي والإنساني الذي يعد محلّ النظر والاعتبار لدى كل قانوني. وقد كان "أ.موسى القنيدي" محاورًا ومديرًا للجلسة، التي أثّرت بنقاش للمحاورين: الأستاذ الدكتور "علي شكورفو"، والأستاذة (المستشار) "فائزة استيتة"، والأستاذ والمحامي "لطفی الأحول"، والأستاذ (المستشار القانوني) "محمد كرواد".



حملة كل قطرة نبضة

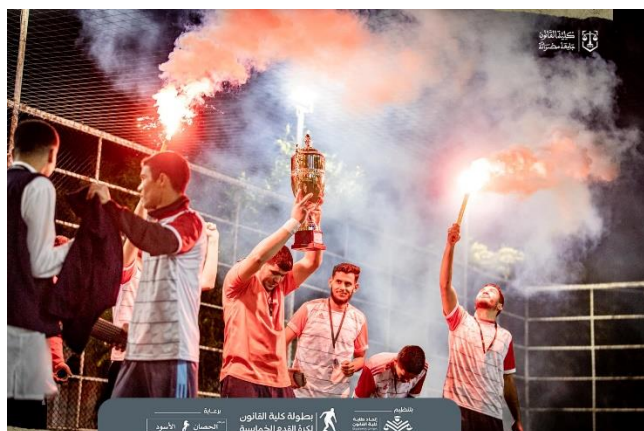
نظم اتحاد الطلبة بالكلية يوم الأربعاء الموافق 14 ديسمبر 2022، حملة (كل قطرة نبضة)، وهي حملة يسعى من خلالها إلى دعم مصرف الدم المركزي مصراتة، وذلك للنقص الذي يقاسيه ويعانيه هذا المركز في بعض الفصائل الدموية. حيث أقيمت هذه البادرة بالتعاون مع: الجيش الأبيض رهن إشارتك، والاتحاد العام لطلبة جامعة مصراتة، ومصرف الدم المركزي مصراتة، ومركز طب الطوارئ والدعم، ومؤسسة شباب إعمار ليبيا Libya Development Youth Foundation، ومنظمة اليمن للإغاثة والأعمال الإنسانية.



بطولة كلية القانون لكرة القدم الخماسية



نظم اتحاد الطلبة بالكلية بطولة كلية القانون لكرة القدم الخماسية، حيث كانت أولى مباريات البطولة يوم الإثنين الموافق 03 أبريل 2023م، واختتمت بالمباراة النهائية أمس 09 إبريل 2023م، بحضور السيد عميد الكلية، والسيد مدير مكتب النشاط، ومجموعة من الأساتذة بالكلية.



بطولة كلية القانون لكرة القدم الإلكترونية

نظم مكتب اتحاد الطلبة بالكلية بطولة 5PS في لعبة المنافسة FIFA 23، يوم الأحد الموافق 11 يونيو 2023م في صالة (La Grinta) مقابل فندق التاج، حيث شارك 48 لاعبًا في البطولة، وتم تكريم الفائز بالدوري. وقد تم تكريم الفائز ببطولة كلية القانون - جامعة مصراتة لكرة القدم الإلكترونية - بنسختها الأولى، وكان من نصيب الطالب: إسماعيل عبد الله شبش، يوم الأحد الموافق 25 يونيو 2023م.



مسابقة رقيم

قام اتحاد الطلبة بالكلية بتنظيم مسابقة رقيم بنسختها الأولى لأفضل مقال، وفقا لضوابطها المعلنة. وقد أعلن على أفضل مشاركتين بالنسخة الأولى، لكلا الطالبتين: أبرار الشارف أبو شعالة، وفادية عبد الباسط بادي.



لقاء بعنوان: (مقدمات ومفاهيم في تطوير الذات)

نظم مكتب اتحاد الطلبة بالكلية يوم الأربعاء الموافق 07 يونيو 2023م، لقاء مع الدكتور شرف الدين شتوان بعنوان (مقدمات ومفاهيم في تطوير الذات) بمدرج كلية القانون، حيث كان محاور اللقاء: ماهي ذاتي؟ وكيف أتعرف عليها؟، أهدافي في الحياة كيف أخطئ وأرسمها؟، علاقاتي وأثرها على حياتي؟، قوانين صغيرة ذات أثر كبير.



محاضرة بعنوان: (وظيفة القضاء، الموجبات والضوابط)

عقدت صباح الإثنين الموافق 13 يونيو 2023م بكلية القانون - جامعة مصراتة، محاضرة بعنوان: (وظيفة القضاء، الموجبات والضوابط) ألقاها السيد المستشار رئيس محكمة استئناف مصراتة: "الصادق بشير بادي". حَفِلَت المحاضرة بحضور مكثفٍ، على رأسه عمادة الكلية، والأساتذة بها، وجموعٌ من الطلبة والمهتمين بموضوع المحاضرة.



تحضيرات المحكمة الصورية - خريجي العام الجامعي 2022-2023 م

ينظم اتحاد الطلبة بشكل دوري محكمة صورية بمشاركة طلبة الكلية، وتعد من ضمن فقرات احتفالية تخرج طلبة العام الجامعي. حيث كان التحضير لهذه المنشط في أيام متعددة في شهر يوليو 2023م.



*العرض المرئي متوفر على الرابط الآتي:

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=665856338909220&id=100064545802218

الحملة التضامنية لأهلنا في مدينة درنة



تم تنظيم حملة تضامنية لمدينة درنة وما جاورها دعمًا لأهلنا في المنطقة الشرقية، جراء مصابهم من كارثة السيول التي اجتاحت المدينة، وما ألحقته من أضرار كبيرة. وتم استقبال المساعدات والتبرعات - العينية والنقدية- بمقر الإدارة العامة بجامعة مصراتة - بمنطقة البيرة، ومن ضمن مرحلة مواكبة حملة الإغاثة والمساعدات الإنسانية، تم فتح مساحة في كلية القانون لتخزين المساعدات العينية فيها (استراحة الطالبات، والكافيتيريا).

حوارية بعنوان: (رؤية التعليم الحالي والمستقبلي بجامعة مصراتة)



احتضنت قاعة الدراسات العليا بكلية القانون صباح الإثنين الموافق 2023/09/25م، حوارية بعنوان: "رؤية التعليم الحالي والمستقبلي بجامعة مصراتة" بتنظيم الاتحاد العام لطلبة جامعة مصراتة، ونادي المناظرة بجامعة طرابلس، وبمشاركة بلدية مصراتة، ووكيل الجامعة لكليات العلوم الإنسانية، والمجلس المحلي للشباب بمصراتة، وبحضور لفيف من الضيوف والطلبة، خلصت الحوارية للعديد من التوصيات، أهمها: ضرورة خلق جسر بين البلدية ومؤسساتها، وجامعة مصراتة، بما يواكب الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، كما قدم الطلبة مقترحات ذات طابع علمي وبحثي؛ لتقديمها للجامعة، بما يلي مواكبة البلدية ومؤسساتها. كما انطلقت بعد ذلك أولى أيام تدريبات الحوار والمناظرة لطلبة الجامعة.

ويعد هذا البرنامج جزءاً من التعاون الكبير بين اتحاد الطلبة بالجامعة، ومؤسسة الحوار والمناظرة الذي كان في سنة 2016م، بتدريب مدربين للمناظرة باتحاد جامعة مصراتة.

ثانياً: ورش العمل:

أساسيات الدراسة الجامعية

سعيًا إلى إحاطة الطلبة المستجدين بأساسيات الدراسة الجامعية، وتوضيح المهيم منها لدى الطلبة، نظم مكتب اتحاد الطلبة ورشة عمل بعنوان (أساسيات الدراسة الجامعية) يوم الإثنين الموافق 21 نوفمبر 2022م، استهدف من خلالها (طلبة السنة الأولى)، وتضمنت الورشة العناوين الآتية:

1. فكرة القانون نظرة عامة.
2. التقسيم المنهجي للأقسام العلمية، ومنهجية القراءة (طرائق القراءة).
3. المصطلحات القانونية في طور الدراسة المنهجية.
4. الامتحان والإجابة، قراءة السؤال، وكيفية الإجابة.

برامج تدريبية

برنامج تدريبي لطلاب وخريجي كلية القانون:

تم عقد اتفاقية تعاون مشترك بين "كلية القانون"، و"منظمة جسور العدل للمساعدة القانونية" يوم الإثنين الموافق 25 سبتمبر 2023م، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق التعاون المثمر بين الطرفين في المجالات التي من شأنها دعم وتعزيز مفهوم العدالة، وسيادة القانون، والإسهام بشكل فاعل في إعداد جيل من رجال القانون يتمتعون بالخبرة القانونية المطلوبة لدعم أركان العدالة في ليبيا، ونظرًا لرغبة الطرفين في ترسيخ تعاون وطني رائد في المجالين القانوني والحقوق، والعمل على تفعيل الجانب التدريبي بكلية القانون كانت هذه الاتفاقية.

وقد كانت انطلاقة البرنامج التدريبي الأول يوم السبت الموافق 04 نوفمبر 2023م، وفق الجدول الآتي:

ت	مسمى اليوم التدريبي	المحتوى العلمي	الأيام المخصصة له	تاريخ انعقاده	اسم المدرب	أنشطة تدريبية	الساعات المخصصة
1.	التأسيس للدعوى القضائية	تكييف الوقائع وتحديد الاختصاص والمصلحة والصفة	يوم واحد بفترتين	السبت 04 نوفمبر	د. لطفي الاحول	نماذج لصحف دعاوى	08 ساعات 13:00 – 09:00 ساعة للغداء 17:00-14:00
2.	نظر الدعوى القضائية	إجراءات سير نظر الدعوى وإدارة الأدلة والحكم في الدعوى والطعن في الأحكام	يوم واحد	الأحد 05 نوفمبر	أ. سالم دنف	استعراض نماذج لأحكام قضائية وصيغ طعون	04 ساعات 19:00–15:30
3.	أعمال المحضرين	التعريف بأوراق المحضرين وبيانات الإعلانات والبطان المتعلق بها وأحوال الإعلان الخاصة والتنظيم القانوني لأعمال المحضرين	يوم واحد	الاثنين 06 نوفمبر	د. إبراهيم فلاق أ. عبد الحميد شحم	نماذج إعلانات قضائية وصياغة محضر إعلان	04 ساعات 00:13 – 09:00
4.	آليات الاستفادة من الأحكام القضائية	كيفية التعليق على الأحكام القضائية وإمكانية توظيفها للتأسيس القانوني في المذكرات وصحف الدعاوى.	يوم واحد	الثلاثاء 07 نوفمبر	أ. يوسف المستيري	إجراء تدريب عملي على نماذج من الأحكام القضائية	04 ساعات 00:13 – 09:00
5.	المعايير الحديثة في الصياغة القانونية الأحكام العامة للصياغة القانونية ج1	اللغة القانونية وأساليب الكتابة القانونية والتميز والكفاءة في صياغة المذكرات القانونية	يوم واحد بفترتين	الأربعاء 08 نوفمبر	د. عائدة بعيو	تدريب عملي على الصياغة القانونية	08 ساعات 13:00 – 09:00 ساعة للغداء 17:00-14:00

البرنامج التدريبي القانوني الأول

ت	مسمى اليوم التدريبي	المحتوى العلمي	الأيام المخصصة له	تاريخ انعقاده	اسم المدرب	أنشطة تدريبية	الساعات المخصصة
6.	يوم خاص لزيارة المحكمة	إجراءات تحديد موعد جلسة وقيد صحيفة دعوى - الإحاطة بطريقة تحضير ملف الدعوى وقيدھا في يومية الجلسات - الاطلاع على يومية الجلسات و عرض نماذج لأحكام قضائية - الإحاطة بكيفية استئناف الأحكام الجزئية والابتدائية بنوعيه (تحريري ، شفوي)- زيارة لقلم المحضرين والاطلاع على سجلاتهم ومعاينة ملف تنفيذ- زيارة لمحكمة الاستئناف العالي - حضور جلسة قضاء إداري - الاطلاع على كيفية تحرير الاستئناف ونظره - أخذ فكرة على دوائر الجنايات والاطلاع على نماذج الطعن وحضور جزء من جلسة جنايات.	يوم واحد	الخميس 09 نوفمبر	أ. وسام الصغير أ. يوسف المستيري		04 ساعات 00:13 – 09:00
7.	1. الإجراءات الجنائية 2. أصول المرافعة الشفوية 3. إعداد استبانة حول زيارة مراكز الشرطة	1. الإشكاليات العملية في مرحلة الاستدلال والتحقيق والمحاكمة 2. مبادئ ومقومات المرافعة 3. مشاركة المتدربين في إعداد الاستبانة	يوم واحد بفترتين	السبت 11 نوفمبر	د. الهادي بوحمره د. عايدة بعيو د. فاطمة شعيب أ. خديجة قدح	عرض نماذج إشكاليات وأحكام قضائية ورشة عمل إعداد الاستبانة الخاصة بزيارة مراكز الشرطة	08 ساعات 13:00 – 09:00 ساعة للغداء 17:00-14:00

ت	مسمى اليوم التدريبي	المحتوى العلمي	الأيام المخصصة له	تاريخ انعقاده	اسم المدرب	أنشطة تدريبية	الساعات المخصصة
8.	اليوم العملي زيارة ل: مركز الشرطة - نيابة محكمة (جنگ)	الإحاطة بالإجراءات الخاصة بضبط الجريمة وقيد المحاضر وإجراءات نظر قضايا الجنگ والمخالفات	يوم واحد	الأحد 12 نوفمبر	أ. وسام الصغير أ. يوسف المستيري	الوقوف على مهام مراكز الشرطة في مرحلة الاستدلال - معرفة سير عملية ضبط الواقعة من لحظة وقوع الجريمة - زيارة لنيابة ومحكمة شرق مصراتة الابتدائية - الاطلاع على كيفية قيد المحاضر بالنيابة المختصة وآلية توزيعها على الأعضاء - الاطلاع على يوميات جلسات الجنگ والمخالفات ونماذج لأوامر قبض وتكليف بحضور.	04 ساعات 13:00- 09:00
9.	المعايير الحديثة للصياغة القانونية ج2	تكملة: أساليب الكتابة القانونية والتميز والكفاءة في صياغة المذكرات القانونية	يوم واحد	الاثنين 13 نوفمبر	د. عايدة بعيو	تطبيقات للصياغة القانونية\ أنشطة عملية	04 ساعات 13:00- 09:00
10.	هيكلية الهيئات القضائية	الخارطة القضائية - التعرف على تقسيم المحاكم والنيابات والهيئات القضائية الأخرى .	يوم واحد	الثلاثاء 14 نوفمبر	أ. ابراهيم ارحومة أ. فايزة استيتة	زيارة لإدارة القضايا وإدارة المحاماة العامة إدارة التفتيش	04 ساعات 13:00- 09:00
11.	الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والشركات الخاصة	إحاطة بمهام الإدارات القانونية وأعمالها المنوطة بها في مجال الاستشارات.	يوم واحد	الأربعاء 15 نوفمبر	أ. محمد كرواد	زيارة لمكتب الشؤون القانونية بالشركة الليبية للحديد والصلب	04 ساعات 13:00- 09:00
12.	أعمال التوثيق وتحرير العقود	الإلمام بالتنظيم القانوني لأعمال محرري العقود وواجباتهم وفقا للقوانين النافذة بالخصوص.	يوم واحد	الخميس 16	أ. محمد عبد العالي	زيارة لمكتب السجل العقاري ومكتب الأملاك العامة مصراتة	04 ساعات 13:00- 09:00

ت	مسمى اليوم التدريبي	المحتوى العلمي	الأيام المخصصة له	تاريخ انعقاده	اسم المدرب	أنشطة تدريبية	الساعات المخصصة
13.	الأطر المنظمة للمحاماة الخاصة	التعرف على التنظيم القانوني للمحاماة الخاصة – الأعمال التي يقوم بها المحامي الخاص - أخلاقيات وأدبيات المهنة – التنظيم الإداري لمكاتب وشركات المحاماة.	يوم واحد بفترتين	السبت 17 نوفمبر	أ. محمد اليسير		04 ساعات 13:00 – 09:00

البرنامج التدريبي القانوني الأول

لقطات من البرنامج التدريبي:

* عرض مرئي لإحدى الفقرات متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/lawofmisrata/posts/357664586631107>







مجلة البحوث القانونية

تصدر مجلة البحوث القانونية عن كلية القانون جامعة مصراتة بشكل نصف سنوي، وتعمية من الجانبين، تحت رئاسية أ. د. علي أحمد شكورفو، وفي العام الجامعي 2022 – 2023م كانت البحوث المنشورة كالتالي:

العدد الرابع عشر يونيو 2023م:

فور الانتهاء من العدد الثالث عشر ونشره بموقع المجلة الإلكتروني، تم استلام عدد من البحوث، وبعد مراجعتها من قبل هيئة التحرير، وإرسالها للتحكيم، وإجراء التعديلات المطلوبة عليها، تم قبول عدد 03 بحوث علمية، ونشرت إلكترونياً على الموقع الإلكتروني للمجلة.

مجلة البحوث القانونية
JOURNAL OF LEGAL RESEARCH

العدد الرابع عشر

تحتل العدد كامل

شركة المحاماة في الفقه الإسلامي وقانون النشاط التجاري الليبي

تاريخ النشر: 2023-01-01 <- تاريخ الاستلام: 2022-09-28

أبو بكر النور عبد المسعود داية الفقيه - جامعة مصراتة

الملخص: يخضع هذا البحث لدراسة موضوع شركة المحاماة وذلك لاعتبارها من ضمن فئات الشركات التي تخضع لنشاطها في الحياة المدنية وتشارك برفع الناس إليها. وقد تناول هذا البحث بيان طبيعة شركة المحاماة ومشروعيتها وأهم خصائصها وشيعة تكوينها وإدراجها ضمن أسطر أسباب إهمال شركة المحاماة ومعرفة طبيعتها وذلك على ضوء أحكام الفقه الإسلامي وقانون النشاط التجاري الليبي. وقد خلص البحث إلى عدة من النتائج من أهمها أن شركة المحاماة تعد من الشركات المنعقدة والتجارة في الفقه الإسلامي إذا لم تأسسها وتكونها وفق أحكام والمادة التي يجب توافرها في العقود والشركات.

الكلمات المفتاحية: شركة المحاماة، شركات الأشخاص، الفقه الإسلامي، القانون

الخطأ البروتيني لل طبيب في القانون الليبي دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية

تاريخ النشر: 2023-05-14 <- تاريخ الاستلام: 2023-04-27

د. عبد الحكيم أحمد عبد الوهيد داية الفقيه - جامعة مصراتة

الملخص: يتناول الطبيب الموهوب بالمستشفيات الحكومية بمصاحبه مرموقة وفق المعايير الطبية المتعارف عليها و أن يحكم سلوكيات مهنة الطب بأحد من جهة ضمان تقديم خدماته الطبية بخياره ومضمون و لكن قد يقع الطبيب في خطأ أثناء حياته ومهنته يتعد عنه قدر كبير من الطبيب المتخصص داخل المستشفى الحكومي مما يربط بمسؤولية الطبيب الشخصية له المصاحبه في هذه الحالة وذلك لعدم وجود عقوبة محددة بين الطبيب و المريض أو بين المريض و المستشفى و التخفيف من حدة مسؤولية الطبيب أصبح المكون الذي في قانون المسؤولية الطبية رقم 17 لسنة 1986م يبدأ فواتير قيام مسؤولية الطبيب الخاصة بين المستشفى و الطبيب على أن انتهاء المهنة على أن تتحمل المستشفى مع التوصل من الجهة المختصة على الطبيب بعد ذلك ولكن يستمر الموت المسؤولية الجزائية الخاصة عن الخطأ الطبي أن يتحمل فعل الطبيب خطأ فادح قدره من عدة عناصر مقارنة بمهنته و أن يارب قدره من عن هذا الخطأ يعيب الطبيب المتخصص و أجراً أن يربطه الخطأ الطبي و الغير بمهنة طبية بينهم و أنه تنفي هذه المصاحبه بأن سبب من الأسباب بالمصاحبه التي دلت و استغفرت من أخطاء المهنة الإسلامية و التي المصاحبه بموضوع مسؤولية الطبيب عن خطائه الطبي و الذي يارب عنه من المريض فقد تم دراساتها ومقارنتها بأحكام القانون الوضعي ومعرفة إلى النتائج المرجوة من البحث.

أثر تنظيم ودمج العلاقات التعاقدية والائتمانية في شريعة واحد

تاريخ النشر: 2023-04-30 <- تاريخ الاستلام: 2023-04-04

د. محمد عثمان عبد الوهيد داية الفقيه - جامعة مصراتة

2013abduwan@gmail.com

الملخص: لقد دأبت الدولة العربية منذ استقلالها إلى وضع نظام قانوني يحكم علاقات العمل التعاقدية والائتمانية. أي نظام العمل ومرتز العمل وعقده بعبء العمل والتدبر وقد كان الأمر نفسه فيما يخص تنظيم المراكز الائتمانية التي المصنفة والموظفة العامة وقد عرفت التغييرات عديدة لنظام العمل والموظفة العامة، وكانت التغييرات مستقلة حتى صدر القانون رقم 12 لسنة 2010 بشأن علاقات العمل الذي تعدر في حقوق سياسية واقتصادية. هو هذه الظروف التي تعسفت وقد قدر من دة هذه التغييرات العمل التعاقدية التي كان قد أورد لها المتعارف سابقاً قانوناً مستقلاً وتنظيم الخدمة المدنية أي الوظيفة العامة التي كان قد تعسفت العمل الشارتي. فما هي الأسباب التي دعت المشرع الليبي لتغيير هذا النموذج أي تنظيم قانون العمل وقانون الوظيفة العامة في تجميع واحد وتغيير الآثار الإيجابية المبينة على إجماع القانونين وتغيير طبيعتهم أو إيجابيات التي ترتبت على هذا النموذج وتغيير أهم مميزات التجميع والمرتز؟ هذه التساؤلات وغيرها هذه التساؤلات وغيرها سيتم الإجابة

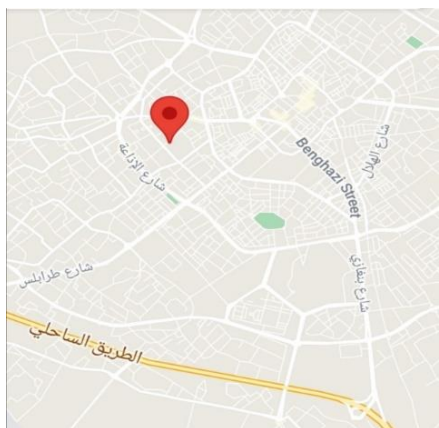
الكلمات المفتاحية: علاقات العمل، العلاقات التعاقدية، إيجابيات، سلبيات.

العدد الخامس عشر ديسمبر 2023م:

وبصدور العدد الرابع عشر ونشره بموقع المجلة الإلكتروني، تم فتح باب المشاركة للنشر في المجلة، حيث تم قبول عدد 04 بحوث علمية، ويوجد بحثان تحت التقييم.



صور متفرقة لمرافق الكلية





التوصيات

التوصيات:

1. الحرص على تكثيف الجهود الدعائية والإعلانية لاستقطاب المستهدفين وتوعيتهم بأهمية المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية، وذلك باستخدام وسائل متنوعة لجمع البيانات.
2. التطوير والتدريب المستمر للعناصر القيادية بالكلية، والعمل على استقلالية ذمتها المالية.
3. إدراج نمط يضمن المشاركة الشفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، مع تحديد وعاء زمني يشمل كافة الإجراءات التقويمية للعملية التعليمية.
4. مد جسور التواصل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل؛ من أجل تفعيل آليات التقييم للبرامج التعليمية.
5. تفعيل المشاركة الطلابية في حل المشكلات واتخاذ القرارات بالكلية.
6. الاهتمام بقواعد الأمن والسلامة بالكلية.
7. دعم المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة وزيادة حجم التمويل لها.
8. تجسير الهوة بين الكلية مع المؤسسات والمنظمات والاتحادات والروابط المهنية.



التقرير السنوي لكلية القانون

للعام الجامعي 2022 – 2023م